الاتجاهات اللغوية والبلاغية في التفسير

الدكتور
محيي الدين بلتاجي
الأستاذ المساعد بقسم التفسير والحديث

يعتبر التفسير من أقدم علوم القرآن نشأة ، فقد واكب نزول آي الكتاب الكريم ، وكانت تلك ضرورة تفرضها حاجة الناس إلى نوع من البيان يتناول ما غمض من بعض نصوصه ، وكان بيان ذلك إلى النبي صلوات الله وسلامه عليه حال حياته ، فلما انتقل إلى الرفيق الأعلى كان الأمر في البيان يرد إلى ما أثر عنه في ذلك ، وإلى اجتهادات صحبه الذين عايشوا التنزيل وأحاطوا بأسبابه ، وبرز من بين هؤلاء الصحب - في هذا الميدان - عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، فكانت أغلب جهوده منصرفة إلى هذا الجانب ، وأعانه على هذا ما كان له من علم استقاه من صاحب الدعوة ومن كبار الصحب ، بالاضافة إلى معرفة واسعة بأحوال العرب ولغتهم ، وأخبار أهل الكتب السماوية السابقة .

ثم كانت مدرسة مكة التي تنسب إليه ، ومن تلمذ له من أعلامها كمجاهد بن جبر ، وعكرمة مولاه ، وسعيد بن جبير أول من خطوا بالتفسير من دائرة المأثورات وحدها إلى دائرة الاستعانة بلسان العرب فيما لم تتعرض له المأثورات ، فكانوا الممثلين الحقيقيين لهذا الاتجاه خلال القرن الأول .

وحين انتقل أمر التفسير إلى أعلام القرن الثاني كان أهم من مثل هذا الاتجاه يحيى ابن سلام التميمي البصري الافريقي المتوفي سنة ٢٠٠ من الهجرة ، ومن معالم منهجه أنه كان يورد المأثورات ويختار منها ويبني اختياره على المعنى اللغوي والتخريج الإعرابي ، وتفسيره يقع في

ثلاثة مجلدات ضخمة وإن كان لا يزال مخطوطاً ونسخه بالمكتبة العبدلية بجامع الزيتونة ومكتبة جامع القيروان وبعض المكتبات الخاصة[١] .

ثم فشت هذه الطريقة ـ طريقة العناية بالعنصر اللغوي إلى جانب المأثورات ـ بعد أن انضافت إليها بعض المعالجات البلاغية التي أخذت دائرتها تتسع شيئاً فشيئاً حتى غلبت على العنصر اللغوي وإن لم تهمله في كثير من كتب التفسير التي كانت تعرف في هذا القرن بكتب « معاني القرآن » ، وهي لا تخرج في حقيقة أمرها عن كونها كتب تفسير تعتمد في المرتبة الأولى على اللغة في تفسير عبارة القرآن الكريم .

ومن هذه المصنفات كتاب « معاني القرآن » لأبي يحيى بن زياد بن عبد الله مروان الديلمي المعروف بالفراء ، المتوفي سنة سبع ومائتين من الهجرة[٢] ، وهو أحد المحاولات المبكرة التي تمثل هذا الاتجاه ، وهو من أقدم التفاسير اللغوية التي نقلت إلينا ـ بعد المحاولات السابقة ـ فضلاً عن أنه من كتب المعاني الرائدة في هذا الميدان[٣] .

والفراء من أعلم الكوفيين بالنحو وأبرعهم في هذا المضمار[٤] . ويعتبر كتابه « معاني القرآن » أكبر مؤلفاته وأجمعها لآرائه ، وهو يمثل لجوانب المذهب الكوفي في النحو ، وقد خاض الفراء في كتابه هذا في فنون العربية جميعاً ، وإن غلّب عنصر النحو على غيره محتجاً بأن أساس التفسير هو الاعتماد على اللغة وهي منضبطة في تراكيبها بضابط النحو ، كما أبرز فيه كل قدراته العلمية حين انبرى لتوضيح معاني القرآن ، ومع أنه ملأ مصنفه هذا بالاصطلاحات والأقيسة والتعليلات اللغوية ، إلا إنه يتسم بالسهولة واليسر ، الأمر الذي قرب مضامينه للقارىء .

---

(١) انظر التفسير ورجاله للشيخ محمد الفاضل بن عاشور ص ٢٨ ـ ٢٩ طبع مجمع البحوث الاسلامية ١٣٩٠ هـ القاهرة .

(٢) انظر طبقات المفسرين للداودي ص ٦٣٧ طبعة أولى تحقيق على محمد عمر نشر مكتبة وهبة ١٣٩٢ هـ القاهرة .

(٣) انظر النحو وكتب التفسير د . ابراهيم رفيدة حـ ١ من ١٨٦ ط أولى نشر المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان . طرابلس الغرب .

(٤) انظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي من ص ٨٦ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبعة مكتبة نهضة مصر ، طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص ١٤٣ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبعة مكتبة الخانجي .

وتتجه عناية الفراء في كتابه إلى القراءات والاستشهاد لها والاختيار منها وتوجيه ما يختاره ، كما اهتم بالإعراب وتوسع في ذكر اللغات المختلفة للفظة الواحدة مع بيان المضمرات ، والتزم المأثورات في التفسير ولم يتجاوزها إلا إذا انصرف إلى الإعراب والاستشهاد بالشائع في اللغة ، أو عند سرد اللغات المختلفة ، أو عند بيان اشتقاقات اللفظة وردها إلى أصلها ، من ذلك أنه عند تفسير قول الحق تعالى : « وإن إلياس لمن المرسلين »[1] يقول : إن إلياس نبي ، وإن هذا الاسم من أسماء العبرانية كقولهم : إسماعيل وإسحاق ، والألف واللام منه ، ولو جعلته عربياً من « الإليس » فتجعله « إفعالاً » مثل الإخراج والإدخال لجرى أي كان منوناً[2] .

وتبدو المعالجة البيانية واضحة في كثير من المواضع في « معاني القرآن » فالفراء يتكلم عن الكناية عند تفسير قول الحق تعالى : « حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم »[3] . فيقول : إن المقصود بالجلود هنا الكناية عن الفروج ، كما تحدث عن التشبيه عند تفسير قوله تعالى : « مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً »[4] ، كما تحدث عن المجاز بصورته البلاغية في قوله تبارك وتعالى : « وبشر الذين كفروا بعذاب أليم »[5] ، وتناول الاستعارة تلميحاً عند تفسير قوله جل وعلا : « يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون »[6] فقال : إنه من المجاز عن الحال إذا اشتدت ؛ وتعرض للالتفات عند تفسير قوله جل شأنه : « كلا بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة »[7] ، وهو في نظره عام .

كما عنى بموسيقى الألفاظ في القرآن ونظمه ، وأثر ذلك في نفوس السامعين ، لأن القرآن يؤثر بالفاظه ومعانيه معاً ، فيقول عند تفسير قوله تبارك وتعالى : « ولمن خاف مقام ربه جنتان »[8]

---

(١) الآية ١٢٣ من سورة الصافات .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ص ٢ ص ٤٢٥ طبعة مطابع سجل العرب تحقيق محمد النجار

(٣) الآية ٢٠ من سورة فصلت .

(٤) الآية ٥ من سورة الجمعة .

(٥) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٦) الآية ٤٢ من سورة القلم .

(٧) الآية ٢٠ / ٢١ من سورة القيامة .

(٨) الآية ٤٦ من سورة الرحمن .

إن نظم القرآن يجيز حذف أواخر الكلمات حتى تتوافق مع رءوس الآيات ، وهذا كله موافق لكلام العرب ، وفعل مثل هذا عند تفسيره قول الحق تعالى : « والليل إذا يسر »[1] وقوله جل وعلا : « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين »[2] ، وقوله عز شأنه : « ما ودعك ربك وما قلى »[3] ، ومن هذا يبين أن دراسته للقرآن الكريم كانت لغوية تتعلق بالألفاظ والمعاني وأثرهما في النفس[4] .

وتأخذ المباحث النحوية حيزاً كبيراً من مصنف الفراء حتى ليمكن القول بأنه في جملته تفسير نحوي يتجه إلى تأصيل النحو ودعم المذهب الكوفي إنطلاقاً من النص القرآني على الرغم مما جاء فيه من معالجة بيانية ، ونجتزيء هنا بإيراد بعض ما يؤكد ما ذهبنا إليه على سبيل المثال لا الحصر من ذلك :

قوله : إن « حتى » تنصب المضارع بنفسها ـ في المذهب الكوفي ـ إذا كان الفعل الذي قبلها ممتداً يتطاول ولا يقع دفعة واحدة كالترداد ، أما إذا كان لا يتطاول ولا يمتد ، فإن الفعل بعد حتى يرفع ، ويستدل لذلك بالنص ، فعند تفسيره قول الحق تعالى : « وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله »[5] يقول : قرأها القراء بالنصب إلا مجاهد وبعض[6] أهل المدينة فإنهم رفعوها ، ولها وجهان في العربية : نصب ورفع ، فأما النصب فلأن الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد ، فإذا كان الفعل الذي قبل حتى لا يتطاول رفع بعدها إذا كان ماضياً[7] ، ثم يستمر في إيراد الشواهد الدالة على ما ذهب إليه ، ووضع الضوابط لوجوه الاستعمال حتى يستغرق ذلك منه ست صفحات كاملة[8] .

---

(١) الآية ٤ من سورة الفجر .

(٢) الآية ١٠ من سورة يونس .

(٣) الآية ٣ من سورة الضحى .

(٤) انظر اعجاز القرآن البياني بين النظرية والتطبيق د . حنفي شرف نشر المجلس الأعلى للشئون الاسلامية القاهرة ١٣٩٠ هـ .

(٥) الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٦) هو نافع من السبعة .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء حـ ١ ص ١٣٢ ـ ١٣٣ طبعة دار الكتب المصرية .

(٨) نفسه حـ ١ من ١٣٢ ـ ١٣٨ .

وقوله : إن جزم المضارع في جواب الأمر على المجازاة أو التشبيه بالجزاء والشرط على ما يقرره لجواز الرفع والجزم ، أو وجوب أحدهما حيث يكون الفعل بعد النكرة أو المعرفة ، فعند تفسير قول الحق تبارك وتعالى : « ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله »[1] يقول : نقاتل مجزومة ولا يجوز رفعها[2] ، فإن قرئت بالياء « يقاتل » صلة للملك كأنك قلت : ابعث لنا الذي يقاتل ، فإن رأيت بعد الأمر اسماً نكرة بعده فعل يذكره ويصلح في ذلك الفعل اضمار الاسم جاز فيه الرفع والجزم[3] .

وهكذا تجده ينطلق من الآية القرآنية لتقرير القواعد النحوية وتأصيلها ، ويوجهه في ذلك طبيعته النحوية ، فهو لا يكاد يذكر في تفسير هذه الآية سوى أحكام وضوابط جزم الفعل المضارع في جواب الأمر وما يناسبه .

ومع هذا نجده لا يغفل جانب القراءة ، فيعرف المتواترة بأنها : ما توفرت لها ضوابط ثلاثة ؛ موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، موافقة العربية ولو بوجه ؛ صحة السند بنقلها عن النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وهي شروط القراءة الصحيحة التي تواضع علماء القراءات عليها ، فإن فقدت أحد هذه الشروط كانت عندهم شاذة .

وليس من شك ـ بعد هذه الوقفة ـ في أن مصنف الفراء « معاني القرآن » يعتبر من كتب التفسير اللغوي الرائدة في هذا المجال ، والذي سبق به الفراء عصره ، ومهما كانت غلبة الجانب النحوي في هذا المصنف على غيرها فإن هذا يعزي إلى تخصيص مؤلفه الأول وصناعته الدائمة ، وتلك السمة تطالعنا في كثير من التفاسير ذلك أن ثقافة مصنفها تغلب على ما عداها من ألوان المعرفة التي تعج بها هذه المؤلفات ، والكتاب مع ذلك لا يخلو من لمحات تفسيرية أصيلة تشهد بطول باع صاحبه في مجال التفسير اللغوي والسبق فيه ، وتلك ـ بلا مشاحة ـ امتداد لما سبق من محاولات في هذا الميدان وخطوة في طريق تأصيله ، غرست نبتتها الأولى المدرسة المكية ، وظلت تنمو على أيدي تلامذتها وتترعرع حتى أثمرت في القرن الثاني الهجري كتاب معاني القرآن .

---

(١) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٢) ذكر الزمخشري أنه قرىء بالرفع فأعربه حالاً مقدرة ، وجوز أن يكون مستأنفاً ، انظر الكشاف حـ ١ من ٣٧٨ طبعة دار المعرفة بيروت .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء حـ ١ من ١٥٧ .

أما الاتجاه اللغوي الذي يغلب عليه البيان فكان رائده في هذا القرن أبوعبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري المتوفي عام ٢١٠/٢١١ من الهجرة[١] ، وهو من أعلم معاصريه بالأخبار والغريب وأيام العرب[٢] وقد نسب إليه ابن النديم تصانيف كثيرة منها « مجاز القرآن » و « غريب القرآن » و « معاني القرآن » [٣] ويبدو أن الأمر قد التبس عليه ، ذلك أن محقق كتاب « مجاز القرآن » قد ذهب الى أن الأسماء الثلاثة لمسمى واحد هو كتاب المجاز وهو الباقي مما أشار إليه ابن النديم .[٤]

ويرجع تأليف « مجاز القرآن » إلى عام ١٩٠ من الهجرة ، والسبب الذي دفع صاحبه إلى تصنيفه يرجع إلى اشتباه إبراهيم بن إسماعيل في قول الحق تعالى : « طلعها كأنه رءوس الشياطين »[٥] وكان ذلك في مجلس للفضل بن الربيع سنة ١٨٨ من الهجرة وبحضور أبي عبيدة[٦] وسؤاله عن ذلك ، فلما ذهب إلى البصرة ألف كتابه « مجاز القرآن » للاختلاف بين المفسرين حول التشبيه في الآية الكريمة .

وكتاب « مجاز القرآن » يتداول بين الناس على أنه من كتب التفسير اللغوي ذلك أن كلمة المجاز هنا لم يقصد بها المعنى الاصطلاحي من قسيم الحقيقة ، بل أريد به ما يؤول إليه معنى الآية ، وقد جعل أبو عبيدة طريقه إلى فهم القرآن سبيل العرب في كلامها واستعمالاتها في صياغة التراكيب وإدراك المستفاد من معانيها في ضوء من هذا جميعه ، ومن هنا كانت كلمة « مجاز » في عنوان الكتاب إنما يقصد بها إلى طرق العرب في كلامها ومآخذها من ذكر وحذف وتشبيه وزيادة وتقديم وتأخير وافراد وجمع وغيرها[٧] لأن دلالة كلمة مجاز ـ في القرنين الثاني والثالث ـ كانت تنصرف إلى عدة وجوه ؛ **أحدها** : بمعنى التفسير والتأويل ، وهو الذي قصد إليه أبو عبيدة عند

---

١ ـ انظر الفهرس لابن النديم ص ٥٣ .

(٢) انظر معجم الأدباء لياقوت حـ ١٩ ص ١٥٥ طبعة دار المأمون .

(٣) انظر الفهرست لابن النديم ص ٥٣ .

(٤) انظر مقدمة المجاز بقلم د . محمد فؤاد سرجين .

(٥) الآية ٦٥ من سورة الصفات .

(٦) انظر نزهة الألباء ص ١٤١ ـ ١٤٢ نشر مدرسة الأندلس ببغداد .

(٧) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدنيوري ص ٢٠ ـ ٢١ ط ثانية دار التراث القاهرة ١٣٩٣ هـ تحقيق السيد أحمد صقر .

تفسير قول الحق تبارك وتعالى : « إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون »[1] بقوله : مجازه إذا قيل لهم قولوا : لا إله إلا الله . . . ؛ وقوله عز وجل : « لا فيها غول »[2] بقوله : مجازه ليس فيها غول . . . ؛ ومنه قول المبرد مجاز الطغام عند العرب من لا عقل له ولا معرفة[3] ؛ **ثانيها** : أنها كانت بمعنى الأسلوب وطريق الأداء ؛ **ثالثها** : أنها كانت مقابلة لمعنى الحقيقة أي التي استعملت في غير ما وضعت له في أصل اللغة[4] .

وقد لفت إلى صنيع أبي عبيدة ـ فيما قصد إليه من معنى المجاز ـ القاسمي في تفسيره وذلك حيث قال : وأول من عرف أنه تكلم بمعنى المجاز أبو عبيدة في كتابه ، ولكنه لم يعن بالمجاز قسيم الحقيقة بل عنى بمجاز الآية ما يعبر عنها[5] وهذا ما أشار إليه بعض المحدثين بقوله : كأنه يقصد بالمجاز تفسير التعبير القرآني بما عرف عن العرب من أساليب التعبير وشواهدها ، فالتسمية لغوية وليست اصطلاحية[6] .

ومما يدل لذلك أيضاً طريقته في التفسير ، فهو عند تفسيره قول الحق جل وعلا : « ثم استوى على العرش »[7] يقول : مجازه ظهر على العرش ، وعلا عليه ، ويقال : استويت على ظهر البيت وعلى ظهر الفرس[8] وهو تفسير لغوي يغفل فيه صاحبه فاعل الاستواء وما يجب له من تنزيه عن الظهور والعلو الحسيين فضلاً عن المكانية ، وهذا مما أخذ عليه ، فهو لم يحكم في عبارة القرآن غير اللغة ، ولا يلتفت إلى التفسير الأثري في معالجته لها ، ولا للمعاني الشرعية التي تدل عليها النصوص باعتبارها من الأمور التي لا يجوز تجاهلها حيال نص ديني له قدسيته التي يجب أن تظلل خطوات متناوله بالتفسير ، وهذا الاتجاه لم يرضه منه معاصروه ، ولا من أتى بعدهم فتعرضوا له بالنقد .

---

(١) الآية ٣٥ من سورة الصافات .

(٢) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

(٣) انظر الكامل حـ ١ ص ١٤ .

(٤) انظر كتاب الحيوان للجاحظ حـ ٥ ص ١٠ .

(٥) انظر تفسير القاسمي حـ ١ ص ٢٢٢

(٦) انظر مناهج التفسير د . مصطفى الصاوي الجويني ص ٧٨ .

(٧) الآية ٣ من سورة يونس .

(٨) انظر مجاز القرآن حـ ١ ص ٣٧٣ .

وعند تفسيره قول الحق تبارك وتعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر »[1] يقول : العصمة الحبل والسبب[2] وهو تفسير لغوي محض يضيف إليه ابن جرير الطبري قوله : وهذا نهى للمؤمنين عن الاقدام على نكاح النساء المشركات من أهل الأوثان ، وأمر لهم بفراقهن[3] .

ونحن وإن كنا لا نلزم أبا عبيدة بإيراد الحكم المرتب على النص إلا أننا نعيب عليه أنه لم يراع ما لعبارة القرآن من خصائص تعبيرية وقدسية تجعل من الضروري الرجوع إلى المأثورات ما وجدت عند تفسير هذه العبارة وبيانها ، ثم الالتزام بتأويلها في ضوء السياق بما هو افصاح عن عقيدة وشريعة حتى تلتئم المعاني وينقاد للقارىء الفهم والادراك لهذا النص الديني ومراميه ؛ وأياً ما كان الأمر فإن المتتبع لكتاب إبي عبيدة « مجاز القرآن » يجده مليئاً بالمصطلحات البلاغية من كناية واستعارة وتمثيل ، فقد ابتناه صاحبه على اللغة والبلاغة ، فضلا عن أنه يمثل المعبر الذي يجتازه المفسر ليخرج من اللغويات ويدخل في المعاني البلاغية التي أخذت قواعدها تستقل ، ومصطلحاتها تستقر لعصره .

وممن طوروا الاتجاه البياني في التفسير القرآني - ويعتبر عملهم امتداداً لهذا الاتجاه عند أبي عبيدة - صاحب كتاب « إعراب القرآن ومعانيه » وهو أبو اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج من أعلام النحو في مدرسة البصرة[4] ، والزجاج من مشاهير المؤلفين في كتب معاني القرآن الذين أشاد بفضلهم كبار المفسرين ، فابن عطية يقول : ومن المبرزين المتأخرين - أي في تصنيف التفسير اللغوي - أبو اسحاق الزجاج وأبو علي الفارسي فإن كلامهما منخول[5] ، ويشير صاحب كشف الظنون إلى تفاسير طبقة الزجاج بقوله : ثم انتصبت طبقة بعدهم - أي بعد الطبقات الأربع الأولى من رجال التفسير الذين ذكرهم - إلى تصنيف تفاسير مشحونة

---

(١) - الآية ١٠ من سورة الممتحنة .

(٢) - انظر مجاز القرآن حـ ٢ من ٢٥٧ .

(٣) - انظر جامع البيان حـ ٢٨ ص ٧١ طبعة الحلبي .

(٤) انظر طبقات النحويين البصريين ص ٨٠ - ٨١ طبعة الحلبي .

(٥) انظر المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز حـ ١ ص ٤٩ طبعة المجلس الأعلى للشئون الاسلامية القاهرة .

بالفوائد محذوفة الأسانيد مثل : أبي إسحاق الزجاج وأبي على الفارسي . . . . ،[1] وقد عاش الزجاج في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ومطلع القرن الرابع إذ توفي سنة ٣١١ من الهجرة[2] .

وكتاب « إعراب القرآن ومعانيه » يجمع بين التفسير الأثري وبين التفسير اللغوي ، فهو يستدرك ما فات أبا عبيدة من الاستعانة بالمأثورات ، وهو تعبير عن مدرسة البصرة النحوية بكل أصولها وآرائها ، ويبدو أن هدف صاحبه من تصنيفه كان يتجه إلى خدمة النص القرآني من عدة جوانب ، فقد تناول فيه الجوانب التفسيرية واللغوية جميعاً ، وترد الإشارة إلى صنيعه هذا في مقدمته وذلك حيث يقول : « وإنما نذكر مع المعنى التفسير لأن كتاب الله جل وعز ينبغي أن يبين ؛ كما تنبىء طريقته في المعالجة عن ذلك فهي تدور على أساسين ؛ **الاعراب** : ويقصد به هنا معناه الواسع إذ يشمل في المعاني كل ما يحتاج إليه النص من بيان لغوي ونحوي ، بل يتجاوز هذا إلى الغوص في المسائل الخلافية في النحو وتقرير أدلتها ، وأغلب الظن أن هذا قد جاءه من كونه من رجال النحو فهو من أعلامهم ، كما يدخل أيضا في هذا الوجه توجيهه للقراءات والاختيار منها والاحتجاج لها ؛ ثم التفسير : ويندرج تحت هذا إيراد المأثورات المتعلقة بما عالج ، ومصادرها دون ذكر السند أو العناية به ، وإنما هو إيراد لما يطمئن إلى صحته منها .

هذا ويقوم منهج البحث في الكتاب على أساس من تقسيم آيات القرآن الكريم تبعاً لأبواب النحو ، يتضح هذا من تحديده لدائرة أبواب بحثه حيث يجعل الباب الأول لما ورد من التنزيل من « إضمار المجمل » ، والباب الثاني لما جاء في التنزيل من « حذف المضاف » ، والباب الثالث لما جاء في التنزيل « معطوفاً بالواو والفاء وثم من غير ترتيب الثاني على الأول ؛ وهكذا[3] ، فهو لا يسير حسب ترتيب الآيات - كما فعل الفراء في معاني القرآن - وإنما يجمع من القرآن الكريم ما يتفق وأبواب النحو من آيات في صعيد واحد دون التقيد بالترتيب الوارد في المصحف ، والأمثلة على هذا كثيرة منها :

---

(١) انظر كشف الظنون لحاجي خليفة حـ ١ ص ٣٠٠ ط أولى ١٣١١ هـ .

(٢) انظر تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان حـ ٢ ص ١٨١ ط دار الهلال ١٩١٢ م .

(٣) نظر مقدمة إعراب القرآن ومعانيه .

ما جاء في الباب الثالث الذي يعنون له بما ورد في التنزيل معطوفاً بالواو ، والفاء ، وثم من غير ترتيب الثاني ـ المعطوف ـ على أول ـ المعطوف عليه ـ يقول : من هذا الضرب قوله تبارك وتعالى : « إياك نعبد وإياك نستعين »[1] ألا ترى أن الاستعانة على العبادة قبل العبادة[2] ثم يقول : وقال عز من قائل في سورة الأعراف : « وقولوا حطةٌ وادخلوا الباب سجداً »[3] والقصة واحدة ، ولم يبال بتقديم الدخول وتأخيره عن قول الحطة .

وعمل الزجاج لا يقتصر على الدرس النحوي للنصوص ، بل يمتد إلى جميع فروع الدرس اللغوي ، من ذلك دراسته للألفاظ القرآنية التي تكرر ورودها واختلفت معانيها ، وهو في هذا اللون من الدرس غير مبتدع إذ سبقه إليه يحيى بن سلام المتوفي سنة ٢٠٠ من الهجرة في كتاب التصاريف[4] وقد جمع فيه ابن سلام الوجوه التي ينصرف إليها اللفظ الواحد في مثل صنيعه عند تفسير كلمة « كفر » حيث يقول : الكفر على أربعة وجوه ؛ **الأول** : الكفر يعنى الكفر نفسه أي الكفر بتوحيد الله والانكار له كالذي جاء في قوله تعالى : « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون »[5] ؛ **الثاني** : الكفر يعنى الجحود كالذي جاء في قوله تعالى : « فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين »[6] يعنى جحدوا به وهم يعرفون ؛ **الثالث** : الكفر يعني كفر النعمة وذلك قوله تعالى : « فإذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون »[7] ؛ **الرابع** : الكفر يعني البراءة وذلك قوله تعالى : « إنا برآء منكم ومما تعبدون

---

(١) الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) انظر إعراب القرآن حـ ١ ص ٩٥ ط المكتبة العصرية بيروت تحقيق الدكتور أحمد شلبي .

(٣) الآية ١٦١ من سورة الاعراف .

(٤) هو يحيى بن سلام التميمي البصري الافريقي من كبار مفسري القرن الثاني الهجري ويعتبر استاذ الطبري في منهجه الذي سار عليه في جامع البيان ، انظر التفسير ورجاله لمحمد الفاضل بن عاشور ص ٢٨ ـ ٢٩ ، وكتابه التصاريف حققته الاستاذة هند شلبي وطبع ونشر بتونس عام ١٩٨١ م .

(٥) الآية ٦ من سورة البقرة .

(٦) الآية ٨٩ من سورة البقرة .

(٧) الآية ١٥٢ من سورة البقرة .

من دون الله كفرنا بكم »[1] يعنى تبرأنا منكم[2] ؛ وجاء الزجاج فأسهم في تطوير هذا اللون من البحث بما ضمنه كتابه إعراب القرآن ، ونحن لا نود هنا أن نتابع الزجاج في كل ما سطره في كتابه ، وانما قصدنا إلى إيراد بعض صور من طريقته في التناول .

ومهما يكن من أمر فإن مصنف الزجاج « إعراب القرآن ومعانيه » بعنوانه هذا إنما ينطبق على كل ما يحمله هذا العنوان من دلالة ، والزجاج بمنهجه الذي سلك ، وموضوعاته التي عالج يقف في صف أصحاب كتب المعاني في التفسير التي بدأت بكتابي الفراء وأبي عبيدة ، والتي تمثل تيار التفسير اللغوي الذي كان الاتجاه إليه سمة من سمات القرنين الثاني والثالث الهجريين وإن اختلف المذاق تبعاً لثقافة كل منهم ومنهجه الذي ارتضى ؛ والذي لا شك فيه أن هذه المجموعة من المؤلفات المبكرة هى التي مهدت لدرس الإعجاز البلاغي للقرآن وما نجم عنه من بحوث سنتابعها بشيء من التفصيل فيما يلي هذا .

قبل أن ننتقل إلى تناول عمل البلاغيين والأدباء في التفسير الذي انصب درسهم على قضية الإعجاز في مواجهة ما أثاره المغرضون من شبهات حول بلاغة النص ، والمتشابه من آياته ، وتصدي البلاغيين والأدباء لهم منظرين تارة ومطبقين أخرى ، نود أن نقف قليلا لنصور حياة التفسير في هذه المرحلة ، لأنه بغير التمهيد لذلك لا يمكن معرفة أسباب تلك النقلة .

كان علم التفسير لهذا العصر تتبادله طائفتان ، طائفة أهل الرواية أصحاب التفسير الأثري ، وطائفة أهل الدراية أصحاب التفسير النظري ، وقد توسعت الطائفة الأولى في جمع كل ما قيل في التفسير رواية دون تمحيص أو درس ، أما الثانية فلم تجد في نفسها مقنعاً لقبول هذا السيل الجارف الذي يقف العقل من بعضه موقف الشاك ، وجاء الإمام البخاري ليساند الطريقة الأولى ولكن بعد أن أخضع مرويات المأثور للدرس الفاحص سنداً ومتناً وطبق عليها شروطه في قبول الحديث ، وتبنى المتكلمون الاتجاه الآخر وساندوه بما كان لهم من براعة في علوم العربية وقدرة على الحجاج ، وإلى هذا يشير صاحب التفسير ورجاله[3] بقوله : لا شك أن

---

(١) الآية ٤ من سورة الممتحنة .

(٢) انظر التصاريف ليحيى بن سلام ص ١٠٤ بتحقيق هند شلبي .

(٣) محمد الفاضل بن عاشور ص ٤٣ فما بعدها .

للأصول التي تكون عليها المذهب الكلامي القديم تأثيراً قوياً في دفع التفسير العلمي في وجهته قدماً يصادم به التفسير بالمأثور وينال منه ، فإنه من الأصول التي قام عليها مذهب الاعتزال وفرقت بينه وبين المذهب السني السلفي ، أصل المعتزلة في تأويل متشابه القرآن ، الذي كان يمسك عن تأويله أهل السنة ، وذلك لاجرم فاتح مسلكاً في تقليب أوجه دلالة القرآن على ما يحتملونه له من المعاني ، غير مفتوح لغيرهم ممن لا يؤولون ممكسين ومفوضين » .

ولامراء في أن أصحاب التفسير العقلي لعصر الطبري وما قبله ، بل واللاحقين من بعده كانوا من المعتزلة أمثال أبي هذيل العلاف ، وابراهيم بن سيار النظام[1] وأبي على الجبائي[2] والشريف المرتضى[3] وأبي مسلم الأصفهاني[4] ، ومما لا جدال فيه أيضاً أن هؤلاء ـ فضلاً عما أباحوا لأنفسهم الخوض فيه مما أمسك عنه أهل السنة ـ كانت لهم قدم راسخة في معرفة العربية ، وفنون الجدل المختلفة الأمر الذي أتاح لهم توجيه بعض الآيات وحملها على ما يرونه من مذاهب عجيبة .

ولعل أول من هاجم الاتجاه الأثري هو المتكلم الشهير أبو اسحق ابراهيم بن سيار ابن هانىء النظام ، وهو من الموالي كان تلميذاً لأبي الهذيل العلاف ، ثم انفرد بمذهب خاص وعاش جل حياته ببغداد[5] وكان شاعراً أديبا متكلما[6] نابغة حاذقاً فاق أستاذه في الجدل والمناظرة[7] وكان مما

---

(١) توفي عام ٢٢٢ من الهجرة .

(٢) هو محمد بن عبد الوهاب إمام المتكلمين في عصره له مقالات وتصانيف منها « التفسير » و« متشابه القرآن » توفي عام ٣٠٣ من الهجرة ، انظر ترجمته في طبقات المفسرين للداودي حـ ٢ ص ١٨٩ .

(٣) هو على بن طاهر من سلالة موسى الكاظم من اشراف العلويين كان إماماً في علم الكلام والأدب توفي سنة ٤٣٦ هـ ، انظر وفيات الأعيان حـ ١ ص ٣٣٦ .

(٤) هو محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن مهرابزد النحوي الأديب صنف تفسيراً في عشرين مجلداً ، وكان غالياً في الاعتزال توفي سنة ٤٥٩ من الهجرة ، انظر طبقات المفسرين للداودي حـ ٢ ص ١١٢ .

(٥) انظر ضحى الاسلام لأحمد أمين حـ ٣ ص ٦

(٦) انظر الفهرست لابن النديم ص ٢٥٢ .

(٧) انظر الحيوان للجاحظ حـ ٢ ص ١٨ .

قاله في ذلك ونقله عنه تلميذه الجاحظ : لا تسترسلوا إلى كثير من المفسرين وإن نصبوا أنفسهم للعامة وأجابوا في كل مسألة ؛ فإن كثيراً منهم يقول بغير رواية على غير أساس ، وكلما كان المفسر أغرب عندهم كان أحب اليهم ، وليكن عندكم عكرمة ، والكلبي ، والسدى ، والضحاك ، ومقاتل بن سليمان ، وأبو بكر الأصم في سبيل واحدة ، فكيف أثق بتفسيرهم وأسكن إلى صوابهم » .

والنظام ممن شهد له أعلام عصره بنبوغه في الأدب ، فها هو الخليل بن أحمد يختبره في الوصف فإذا به يبدع فيما اختبره فيه الأمر الذي جعل الخليل يعقب على ردوده بقوله : يا بني نحن إلى التعلم منك أحوج[1] ، والخليل هو الخليل علماً وأدباً ، كما كان محاجاً بارعاً يقطع الخصوم ويكسب الأتباع[2] ، ومع أنه لم يعش طويلاً فقد توفي عن ستةوثلاثين عاماً في أوائل القرن الثالث الهجري عام ٢٢١ ، إلا أنه كان ممن تركوا في العصر من الأثر ما لا يمحى .

وقد كان الرجل شديد الإيمان بالعقل يحكمه في كل ما يعرض له ، واسع الحرية في التفكير ، ناقداً عنيفاً للمرويات ، يقف من المحدثين موقف الشاك لما ينقلون ، قليل التصديق لما يرويه المفسرون حول آيات القرآن من أخبار ، وهو يخضع الحديث ومرويات المفسرين لمقاييس العقل وينبذ منها ما لا يسيغه ، وهذا الايمان المطلق بسلطان العقل - إلا فيما يتعلق بالقرآن - قد أخرجه في بعض الأحيان عن حد الاعتدال ، من ذلك تحديده للاجماع بمعن خاص[3] والتطاول بالنقد لبعض ما صح نقله عن الصحابة[4] .

ويلفت الجاحظ إلى هذه النزعة العقلية عند النظام في معرض تحديده لمعالم شخصيته بقوله : إنه كان جيد القياس والاستنباط[5] صاحب منهج شكي تجريبي . . . ، ثم يستدل على نزوعه إلى الشك بقول النظام : الشاك أقرب إليك من الجاحد ، ولم يكن يقين قط حتى صار فيه

---

(١) انظر زهر الآداب للحصري حـ ٢ ص ١٠٠ .

(٢) انظر البيان والتبيين للجاحظ حـ ١ ص ٧٧ .

(٣) انظر الانتصار للخياط ص ٥١ .

(٤) انظر شرح منهج البلاغة لابن أبي الحديد حـ ٢ ص ٤٨ ، تأويل شكل القرآن لابن قتيبة ص ١٨ طـ دار الكتاب العربي - بيروت .

(٥) ظر الحيوان حـ ٣ ص ٨٣ .

شك . . .[1] وإلى أنه كان يعمد ـ عند محاولة الوصول إلى الحقائق ـ إلى التجربة يجريها على الأشياءو يتثبت من نتائجها[2] .

وقد تعرض النظام ـ نتيجة لهذه الجرأة العقلية على نقد النقليات ـ إلى غير قليل من النقد سواء من معاصريه أو من اللاحقين حتى بلغ الأمر ببعضهم إلى التشكيك في معتقده ، بينما نجد بعضهم يشهد له بالصلاح والتقوى وينبرى للدفاع عنه ، ويؤكد أنه كان من الزائدين عن حياض الاسلام[3] .

وقد تعقب ابن قتيبة[4] وعبد القاهر[5] البغدادي رءوس المعتزلة ومن بينهم النظام ورموهم بكل نقيصة ؛ لأن الخصومة كانت بينهم شديدة ، وذكر البغدادي كيف دخل الفساد إلى عقيدة النظام وعزا ذلك إلى مخالطته للزنادقة والفلاسفة وغيرهم .

كما ذكر انكاره لما روي من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم المادية ، وقال : إن هدفه من هذا كان لانكار نبوته صلى الله عليه وسلم ، وإنه كان يستثقل احكام الشريعة في فروعها وإن لم يتجاسر على إظهار رفعها ، فعمد إلى ابطال الطرق الدالة عليها ، فأنكر حجية الإجماع وحجية القياس في الفروع الشرعية ، وانكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري ، وطعن في فتاوي أعلام الصحابة ، وجوز اجماع الأمة ـ في كل عصر ـ على الخطأ من جهة الرأي والاستدلال ، كما رماه بالسكر ، والبغدادي في هذا جميعه يساير ابن قتيبة فيما نسبه للنظام .

ومهما يكن من أمر فإن النظام كان ذا ثقافة أدبية واسعة يمثل لها معالجته الكثير من الأنواع الادبية ، وثقافة دينية شاملة يمثل لها معرفته الدقيقة بالتفسير والفقه وأصوله وتخريج الاحكام ، يضاف إلى ذلك معرفة فلسفية عميقة وفرها له شغف بالاطلاع ، ودعته إليها حاجته للمحاجة

---

(١) انظر الحيوان حـ ٦ ص ١١ .

(٢) انظر الحيوان حـ ٤ ص ١٠٦ .

(٣) انظر الانتصار للخياط ص ٤١ .

(٤) تأويل مختلف الحديث ص ١٥ فما بعدها ط دار الكتاب العربي بيروت .

(٥) الفرق بين الفرق ص ١٢٦ فما بعدها ط . الخامسة دار الآفاق بيروت ١٤٠٢ هـ .

عن أصول نزعته ، الكلامية ، وهو بكل هذا ابن عصره وما كان يضطرب فيه من تيارات فكرية مختلفة[1] .

وقد سخر النظام امكاناته للدفاع عن القرآن الكريم ، وتفيد مزاعم الملحدين التي كانت تشيع لعصره في بيئة العراق ، وهي أقرب ما تكون من دعاوي الماديين أو الطبيعيين بمفهوم عصرنا ، وأهم من تعرض لهم من أصحاب هذه المزاعم الدهريون[2] ، وبهذا فتح الباب لمن أتى بعده من البلاغيين لتعقب هذه الدعاوي بالتفنيد والرد ، ولم يترك لنا الزمن أثراً يجمع هذه الردود منسوباً إليه ، بيد أنها بقيت محفوظة فيما نلقه إلينا تلميذه الجاحظ في مواضع متفرقة من تآليفه[3]

ولعل أهم ما يعنينا من نتاج النظام في درسنا ما تعلق بالجانب البياني من الدرس القرآني ، وقد كان للنظام تصوره الخاص في بيان وجوه الإعجاز ، كما أن له سبقاً فيه وريادة لا تنكر ، وهو يرد الإعجاز في القرآن إلى أربعة وجوه : ما فيه من الإخبار عن الغيب بما لا قدرة للبشر عليه ؛ ما فيه من الأنباء عن المستقبل مما لا يعلمه إلا منزله ؛ ما فيه من الكشف عما يختلج في صدور الناس وما يتردد في نفوسهم ؛ الصرفة وما يتبع ذلك من القول بإمكان الإتيان بمثله من حيث التأليف والنظم والأسلوب[4] ، والوجه الأخير أخطر ما يمكن أن يوجه إليه النقد فيه ، لأنه من الاعتقادات الفاسدة ، وكان أول ناقد له فيه تلميذه الجاحظ .

ومن أصحاب هذا الدرس البلاغي للقرآن الكريم أبو عثمان عمرو بن بحر محبوب الكناني المعروف بالجاحظ ، ولد بالبصرة حوالي عام ١٥٩ من الهجرة ، ونشأ بها وتلمذ لأعلامها في اللغة والأدب أمثال : أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري والأخفش ، وأخذ علم الكلام عن النظام ، وكان من رواد مربد البصرة ، كما أولع بالقراءة حتى أنه كان يكترى دكاكين

---

(١) انظر المنية والأمل للشريف المرتضى ص ٢٩ فما بعدها .

(٢) انظر مادة « دهر » بدائرة المعارف الاسلامية لهوستما وآخرين .

(٣) نظر كتاب الحيوان للجاحظ ص ١ ـ ٣١ .

(٤) نظر مقالات الاسلاميين للأشعري ص ٢٢٥ ط . مكتبة النهضة القاهرة .

الوراقين ويبيت فيها للاطلاع[1] وقد وفرت له حياته الطويلة تحصيلاً وافراً فكان واسع المعرفة متنوع الثقافة إذ عاش قرابة ستة وتسعين عاماً ، فكانت وفاته عام خمسة وخمسين ومائتين[2] .

وقد ساعدت الجاحظ سعة معرفته فكتب في أغلب علوم عصره ، وجمعت كتبه بين الشعر والفلسفة والطب ، والقرآن والحديث ، وآراء أهل الديانات الوضعية ، وأقوال أصحاب الديانات السماوية[3] ، ويعتبر الجاحظ امتداداً لأستاذه النظام في البلاغة وطريقة البحث التي تظللها حرية الرأي ، بل وفي سعة الاطلاع التي فاق فيها أستاذه لامتداد العمر به الأمر الذي هيأ له جديد معارف لم تكن لعصر أستاذه ، كما امتاز أسلوبه عن أساليب معاصريه بالتحرر من قيود الثقل والغموض .

ويخالف الجاحظ أستاذه فيما ذهب إليه من القول بالصرفة ، وما يستتبع ذلك من تصور إمكان الإتيان بمثل القرآن الكريم في نظمه لولاها ، لذا نجده يدفع هذا القول ويرده رداً عنيفاً ، ويفرد لذلك تصنيفاً يخصصه للدفاع عن بلاغة القرآن ويدحض فيه آراء النظام في هذه الدعوى ، ويثبت عجز البشر عن الإتيان بمثل القرآن ، ويفصل في وجوه الإعجاز البلاغي مما يسلكه في عداد رجال التفسير البياني ، والمصنف الذي وضعه الجاحظ لبيان وجوه الاعجاز في القرآن الكريم وأطلق عليه « نظم القرآن » لم يصل إلينا غير أن كثيراً من المصادر والمراجع أشارت إليه ، وبينت مقاصده وحددت طريقة معالجته لنظم القرآن فيه[4] ، كما أن الجاحظ نفسه يشير إليه عند حديثه عن الايجاز في كتابه « الحيوان »[5] بقوله : ولي كتاب جمعت فيه آيات القرآن - يبدو أنه يقصد اختياراته للتمثيل البلاغي - لتعرف بها فضل ما بين الايجاز والحذف ، وبين الزوائد والفضول والاستعارات ، فإذا قرأتها رأيت فضلها في الايجاز والجمع بين المعاني الكثيرة

---

(١) انظر الحضارة العربية في القرن الرابع الهجري لآدم متيز حـ ١ ص ٣٢٤ نشر دار الكتاب العربي بيروت ١٣٨٧ هـ .

(٢) انظر مروج الذهب للمسعودي طبع دار التحرير حـ ٤ ص ١٥٩ .

(٣) انظر ضحى الاسلام لأحمد أمين حـ ٣ ص ١٢٧ .

(٤) انظر طبقات المفسرين للداودي حـ ٢ ص ١٣ ، اعجاز القرآن للباقلاني تحقيق الدكتور عبد المنعم خفاجي ص ٣١ .

(٥) كتاب الحيوان حـ ٢ ص ٣٠ .

بالألفاظ القليلة ، فمنها قول الله تعالى حين وصف خمر أهل الجنة : « لا يُصدَّعُون عنها ولا يُنزِفُون »[1] ، وهاتان الكلمتان قد جمعتا عيوب خمر أهل الدنيا ، وقوله عز وجل حين وصف فاكهة أهل الجنة : « لا مقطوعة ولا ممنوعة »[2] . حيث جمع بهاتين الكلمتين جميع تلك المعاني ، وهذا قليل من كثير قد دللتك عليه فإن أردته فهو مشهور .

وهو في رده لدعاوى النظام ـ بعد أن يصور تحدي الرسول صلوات الله وسلامه عليه للعرب بالقرآن ـ يقول : فدل ذلك العاقلَ على أن حالهم في ذلك لا يخلو من أمرين : إما أن يكونوا عرفوا عجزهم ، وأن مثل هذا لا يتهيأ لهم ، فرأوا أن الاضراب عن ذكره والتغافل عنه اسلم لهم في هذا الباب ، وأن قرعهم به أمثل لهم في التدبير وأجدر أن يجدوا إلى الدعوى سبيلا ، وإلى اختداع الانبياء سبباً ، فقد ادعوا القدرة بعد المعرفة بعجزهم عنه وهو قوله عز وجل : « وإذا تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا لو نشاء لقلنا مثل هذا »[3] ، وهل يذعن الأعراب وأصحاب الجاهلية للتقريع بالعجز ثم لا يبذلون مجهودهم ولا يخرجون مكنونهم وهم أشد خلق الله أنفة ، وأفرط حمية ، وقد سمعوه في كل منهل وموقف ، والناس موكلون بالخطابات مولوعون بالبلاغة ؟ فمن كان شاهداً فقد سمعه ، ومن كان غائباً فقد أتاه من يزوده به .

وإما أن يكون غير ذلك ، ولا يجوز أن يطبقوا على ترك المعارضة وهم يقدرون عليها ، لأنه لا يجوز على العدد الكثير من العقلاء والدهاة والحكماء مع اختلاف عللهم ، وبعد هممهم ، وشدة عداوتهم ، الاطباق على بذل الكثير وصون اليسير ، وهذا من ظاهر التدبير ومن جليل الأمور التي لا تخفى على الجهال ، فكيف على العقلاء وأهل المعارف ؟ فكيف على الاعداء ؟ لأن تحبير الكلام خير من القتال ومن إخراج المال .

ولم يقل أحد أن القوم تركوا مساءلته في القرآن والطعن فيه بعد أن كثرت خصومتهم في غيره ، ويدلل على ذلك قولُه تعالى : « لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة »[4] وقوله تعالى : « وإذا تتلى

---

(١) الآية ١٩ من سورة الواقعة .

(٢) الآية ٣٣ من سورة الواقعة .

(٣) الآية ٣١ من سورة الانفال .

(٤) الآية ٣٢ من سورة الفرقان .

عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا أئت بقرآن غير هذا أو بدله »[1] ، وقوله تعالى : « وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون »[2] ؛ وتدل كثرة هذه المراجعة على أن التقريع لهم بالعجز كان فاشياً ، وأن عجزهم كان ظاهراً ، ولو لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم تحداهم بالنظر والتأليف ، ولم يكن أيضاً أزاح علتهم حتى قال تعالى : « قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات »[3] ، وعارضوني بالكذب ، لقد كان في تفصيله وتركيبه وتقديمه . . . ، ما يدعوهم إلى معارضته ومغالبته . . . ، ولو لم يكن قد تحداهم مما قلنا ، وقرعهم بالعجز عما وصفنا لوصل إلينا ذلك بالتواتر[4] .

ثم يثبت الإعجاز بقوله : إن الحجة لا تكون حتى تعجز الخلق ، وتخرج عن حد الطاقة كاحياء الموتى ، والمشي على الماء ، وكفلق البحر ، وكاطعام الثمار في غير أوان الثمار ، وكايطان السباع ،وإشباع الكثير من القليل ، كالذي لا يجوز أن يتولاه ولا يقدر عليه إلا الله عز وجل ذكره ، فأما الاخبار عن أفعال العباد وهم تولوها وبهم كانت وبقولهم حدثت ، فلا يجوز أن تكون حجة إذ كان لا حجة إلا ما لا تقدر عليه الخليقة[5] .

بعد هذا التقديم يقرر الجاحظ أن الاعجاز في النظم وأنه مقدم على غيره في هذا الباب ، وأن بقية دلائل الاعجاز تأتي تالية له فيقول : وفي كتابنا ـ أي القرآن ـ الذي يدلنا على أنه صدق : نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها[6] كما يتعرض لكثير من الصور البلاغية في القرآن الكريم ويستخرج أمثلتها مستدلاً على ما ذهب إليه .

---

(١) الآية ١٥ من سورة يونس .

(٢) الآية ٤ من سورة الفرقان .

(٣) الآية ١٣ من سورة هود .

(٤) انظر هامش كتاب الكامل للمبرد وهي فصول مختارة من كتب الجاحظ ط مطبعة التقدم العلمية القاهرة ١٣٣٤ هـ .

(٥) كتاب الحيوان للجاحظ حـ ٤ ص ٩ .

(٦) انظر مجموعة رسائل الجاحظ للسندوبي ص ١٥٦ .

والجاحظ باتجاهه الأدبي والبلاغي في معالجة النظم القرآني يعتبر من الرواد في هذا المقام ، فإن كل من جاء بعده قد أفاد من كتاباته وعول على كثير من آرائه ، وإن اختلفت مذاهبهم وتباينت مناهجهم .

يأتي بعد الجاحظ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المروزي المعروف بالدينوري نسبة إلى « دينور » التي تولى قضاءها ، وهو من أسرة فارسية نزحت من « مرو » واستقرت بالعراق فولد لها عبد الله عام ثلاثة عشر ومائتين من الهجرة ، ونشأ ببغداد ، وتلمذ لأعلامها فدرس عليهم التفسير والحديث والفقه واللغة والأدب والكلام ، وكان تأثره في الجانب البلاغي بأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ[1] .

وابن قتيبة من أصحاب الثقافة المتنوعة ، يظهر هذا فيما صنف من كتب تناولت التفسير والغريب والحديث والأدب ، وقد شغل بما صنف الكثير من تفكير العلماء ، وشهد له من القرناء بالتفوق من شهد ، وحط من قدره منهم من حط ، وكانت لكل دوافعه فيما يصدر من رأي ، ولكنه ظل علماً يستضاء بمعارفه إلى يومنا ، وتوفي عام ستة وسبعين ومائتين من الهجرة على خلاف بين المؤرخين في تحديد سنة وفاته[2] .

ولعل أهم تصانيف ابن قتيبة في هذا المقام كتابه « تأويل مشكل القرآن » إذ يندرج هذا المؤلف تحت ما يسمى بكتب التفسير اللغوي ، وقد كان دافعه لتصنيف هذا الأثر تلك الشكوك التي أثيرت حول القرآن الكريم لعصره ، وشارك في ردها أقرانه ، وخشيته أن تفسد العامة والأحداث فهو يقول في ذلك : وقد اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون ولغوا فيه وهجروا ، واتبعوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله بأفهام كليلة وأبصار عليلة ونظر مدخول ، فحرفوا الكلم عن مواضعه ، وعدلوا عن سبيله ، ثم قضوا عليه بالتناقض والاستحالة واللحن وفساد النظم والاختلاف .

---

(١) انظر ضحى الاسلام لأحمد أمين حـ ١ ص ٤٠٢ .

(٢) انظر طبقات المفسرين للداودي حـ ١ ص ٢٤٥ ، الفهرست لابن النديم ص ١٢١ طبعة الاستقامة القاهرة .

وأدلوا في ذلك بعلل ربما أمالت الضعيف الغمر والحديث الغر ، واعترضت بالشبه في القلوب ، وقدحت بالشكوك في الصدور . . . ، فأحببت أن أنضح عن كتاب الله وأرمي من ورائه بالحجج النيرة ، والبراهين البينة ، وأكشف للناس ما يلبسون ، فألفت هذا الكتاب جامعاً لتأويل مشكل القرآن[١] .

وقبل أن يتصدى ابن قتيبة لأقوال من صنف كتابه للرد عليهم ، يحدد ما يجب أن يتوفر لمتناول كتاب الله تعالى من أمور تعينه على فهمه وادراك مراميه[٢] ذلك لأنه يرد ما وقع فيه هؤلاء الطاعنين من خطأ إلى قصور أفهامهم نتيجة لعدم توفر الأداة التي تعين على الادراك ، لأن هذا الادراك لا يتأتي إلا لمن كثر نظره ، واتسع علمه ، وفهم مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب ، وما خص الله تعالى به لغتها دون جميع اللغات ، فإنه ليس في جميع الأمم أمة أوتيت من العارضة والبيان ، وإتساع المجال ما أوتيت العرب . . . ، ثم يبين ما كان من حال العرب في مباني ألفاظها وإعرابها ، وألوان فروقها بين معاني الألفاظ ، وما كان لها من شعر ، ودور هذا الشعر بحياتها ، فيقول : الذي أقامه الله تعالى لها مقام الكتاب لغيرها ، وجعله لعلومها مستودعاً ، ولآدابها حافظاً ، ولأنسابها مقيداً ، ولأخبارها ديواناً لا يرث على الدهر ، ولا يبيد على مر الأزمان[٣] .

ثم يعرض للصور البلاغية عندهم فيقول : وللعرب المجازات في الكلام ومعناه : طرق القول ومآخذه ، ففيها الاستعارة والتمثيل والقلب ، والتقديم والتأخير ، والحذف والتكرار ، والإخفاء والإظهار ، والتعريض والافصاح ، والكتابة والايضاح ، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجمع ، والجميع خطاب الواحد ، والواحد والجميع خطاب الإثنين ، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم ، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص . . ، وبكل هذه المذاهب نزل القرآن الكريم ، ولذلك لا يقدر أحد من التراجم على أن ينقله إلى شيء من الألسنة كما نقل

---

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٢ ـ ٢٣ طبعة دار التراث « ثانية » بتحقيق الاستاذ السيد احمد صقر القاهرة ١٣٩٣ هـ .
(٢) انظر مقدمة تأويل مشكل القرآن من ١١ فما بعدها .
(٣) انظر مقدمة تأويل مشكل القرآن ص ١٧ ـ ١٨ .

الانجيل عن السريانية إلى الحبشية والرومية ، وترجمت التوراة والزبور وسائر كتب الله تعالى بالعربية ، لأن العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب[1] .

ويكشف ابن قتيبة عن المنهج الذي اتبعه في معالجة مشكل القرآن الكريم مما كان مجال اعتراض عند المشككين ، كما يحدد المصادر العلمية التي اعتمد عليها في بيان ما أشكل منه ، فيقول :

«مستنبطاً ذلك من التفسير بزيادة في الشرح والايضاح ، وحاملاً ما لم أعلم فيه مقالاً لإمام مطلع على لغات العرب ، لأرى به المعاند موضع المجاز ، وطريق الامكان من غير أن أحكم فيه برأي ، وأقضي فيه بتأويل »[2] .

وهو دقيق في إحالاته ، فلا يشير إلى المصادر التي اعتمد عليها في بيانه إلا إذا كان ينقل نصاً بلفظه ، أما إذا تصرف في عبارة النص المنقول فلا يجيز لنفسه الاسناد للمصدر ، وفي هذا يقول :

« ولم يجز لي أن أنص بالاسناد إلى من له أصل التفسير إذ كنت لم اقتصر على وحي القوم حتى كشفته ، وعلى إيمائهم حتى أوضحته ، وزدت في الألفاظ ونقصت ، وقدمت وأخرت ، وضربت لبعض ذلك الأمثال والأشكال حتى يستوى في فهمه السامعون »[3] .

وقد بدأ ابن قتيبة كتابه بايراد بعض المطاعن التي وجهت إلى آيات القرآن الكريم ، ثم انبرى للرد عليها مبتدئاً بالطاعنين في وجوه القراءات ،وما ادعوا من وجود اللحن في القرآن ، وما نحلوه من التناقض والاختلاف بين آياته ، ثم ثنى بما قالوه في المتشابه ، وعن هذا الاخير يقول في معرض التعريف به :

« وأصل التشابه أن يشبه اللفظ اللفظ في الظاهر والمعنيان مختلفان . . . ، ومنه يقال : اشتبه عليّ الأمر إذا أشبه غيره فلم تكد تفرق بينهما ، وشبهت علىّ إذا لبست الحق

---

(١) انظر مقدمة تأويل مشكل القرآن ص ٢٠ ـ ٢١ .
(٢) مقدمة تأويل مشكل القرآن ص ٢٢ .
(٣) مقدمة تأويل مشكل القرآن ص ٢٢ .

بالباطل . . . ، ثم قد يقال لكل ما غمض ودق متشابه وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره . . . ، ومثل المتشابه المشكل ، وسمى مشكلاً لأنه أشكل أي دخل في شكله غيره ، وقد بينت ما غمض من معناه لالتباسه بغيره ، واستتار المعاني المختلفة تحت لفظه ، وتفسير المشكل الذي ادعى على القرآن الكريم فساد النظم فيه[1] .

ثم يتبع هذا بذكر أبواب المجاز ، لأنه يرى أن أكثر غلط المتأولين كان من جهته ، وبسببه تشعبت الطرق واختلفت النحل ، وهو يلتزم في هذا طريقة واضحة محددة ، فيورد ما جاء من المجاز في كتاب الله تعالى ، ثم يتبعه بنظائره مما جاء في الشعر ولغات العرب ، وما استعمله الناس في كلامهم .

وفي هذا يقول : وتأول قوم في قوله تعالى : « في أي صورة ما شاء ركبك »[2] معنى التناسخ ، ولم يرد الله تعالى في هذا الخطاب إنساناً بعينه ، وإنما خاطب به جميع الناس كما قال جل شأنه : « يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه »[3] ، وكما يقول القائل : يا أيها الرجل ، وكلكم هذا الرجل ، فأراد أنه صورهم وعدلهم في أي صورة ما شاء ركبهم من : حسن وقبح ، وبياض وسواد ، وأدمة وحمرة ؛ ونحو قوله تعالى : « ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم »[4] ؛ ومنه قولهم في قوله تبارك وتعالى للسماء والأرض : « ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين »[5] ، ولم يقل الله ولم تقولا ، وكيف يخاطب معدوماً ؟ وإنما هذا عبارة لكوّنا هما فكانتا ؛ قال الشاعر حكاية عن ناقته[6] :

تقول إذا درأت لها وضيني ∴ أهذا دينه أبداً وديني؟
أكل الدهر حل وارتحال ؟ ∴ أما يبقى علّ ولا يقيني ؟

---

(١) أنظر تأويل مشكل القرآن ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

(٢) الآية ٨ من سورة الانفطار .

(٣) سورة الانشقاق ٦ .

(٤) سورة الروم ٢٢ وانظر تأويل مشكل القرآن ص ١٠٥ فما بعدها .

(٥) سورة فصلت ١١ .

(٦) هو المثقب العبدي من قصيدة له في المفضليات ص ٢٩٢ .

وهي لم تقل شيئاً من هذا ، ولكنه رآها في حال من الجهد والكلال فقضى عليها بأنها لو كانت مما تقول لقالت مثل الذي ذكر ؛ وكقول الآخر[1] .

شـكـا إلىّ جمـلي طـول السرى

والجمل لم يشك ولكنه أخبر عن كثرة اسفاره وأتعابه لجمله ، وقضى على الجمل بأنه لو كان متكلماً لاشتكى ما به ؛ وكقول عنترة في فرسه[2] .

فـازور من وقـع القنـا بلبـانـه ∴ وشـكـا إلىّ بـعـبرة وتحـمـحـم

لما كان الذي أصابه يشتكي من مثله ويستعبر منه ، جعله مشتكياً مستعبراً ، وليس هناك شكوى ولا عبرة ، قالوا : ونحو هذا قوله تعالى : « يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد »[3] ، وليس يومئذ قول منه تعالى لجهنم ، ولا قول من جهنم ، وإنما هي عبارة عن سعتها[4] وعلى هذا النمط يسير في كل ما يعرض له من مباحث .

وقد استهل تقسيمه في المعالجة البلاغية بباب الاستعارة ، وثنى بالمقلوب ، واتبعه بباب الحذف والاختصار ، ثم بباب تكرار الكلام والزيادة فيه ، ثم بباب الكناية والتعريض ، ثم بباب مخالفة ظاهر اللفظ معناه ، وأعقب هذا بأهم أبواب الكتاب جميعاً وهو باب تأويل الحروف التي ادعى على القرآن الكريم بها الاستحالة وفساد النظم ، حيث تحدث عن : الحروف المقطعة واختلاف المفسرين فيها ، ثم خلص من ذلك إلى الكلام المشكل وفيه يذكر ما في السورة منه ثم يؤوله ، يلي هذا ما يفرده لمعالجة ما اسماه : اللفظ الواحد للمعاني المختلفة « وهو باب يتحدث فيه عن الألفاظ التي وردت في القرآن متحدة المباني مختلفة المعاني ، ويعقبه باب اسماه « تفسير حروف المعاني وما شاكلها من الأفعال التي لا تنصرف » مثل : أين ،

---

(١) أمالي المرتضى حـ ١ ص ٧٢ .
(٢) من معلقته بشرح الزوزني ص ٢٧٧ .
(٣) سورة (ق) ٣٠ .
(٤) تأويل مشكل القرآن ص ١٠٦ ـ ١٠٨ .

وأني ، ولولا ، ولوما ، ولاجرم ، وتعال ، وهلم ، ورويدا ، ولدن ؛ ثم يختم بباب عن « دخول بعض حروف الصفات مكان بعض »[1] .

هذا هو كتاب « تأويل مشكل القرآن » وما أرى أنه خرج في جملته عما عالجته كتب التفسير البياني ، فهي جميعاً ـ وإن اختلفت دوافع مصنفيها ـ تهدف إلى غاية واحدة ، هي الإبانة عن الجانب البلاغي في القرآن الكريم ، ووجوه الإعجاز فيه في ضوء الاستخدام الصحيح لأصحاب اللغة التي نزل بها ، وقد اتسعت طاقاتها حتى أعجزت كل من أراد الاحاطة بها عن بلوغ ما يروم ، وان صاحب « تأويل مشكل القرآن » قد استفاد بجهود من سبقوه في هذا الميدان ـ وإن لم يشر إلى هذا صراحة ـ كما فعل في مقدمته من اغفال من استفاد بجهودهم من المفسرين .

وليس معنى هذا أن كتاب « تأويل مشكل القرآن » لم يضف جديداً إلى هذا اللون من الدرس بل إن فيه من النظرات ما يعتبر جديداً لم يطرق ، جديراً بالعناية والبحث ، كما أنه يمثل حلقة في تطور التفسير البياني بين الجاحظ ـ فيما حملته كتبه من درس لبعض جوانب الاعجاز البلاغي في النظم القرآني ـ وبين من أتى بعده من أمثال الرماني والخطابي والباقلاني وغيرهم ، وإن اختلفت طرائق المعالجة واتسع مجالها ، بازدياد العوامل المهيئة لهذا الاتساع ، فضلاً عن أن ابن قتيبة يعتبر رائداً في مجال ترتيب أنواع المجاز في القرآن الكريم وتفصيل القول فيه .

ثم يأتي أبو الحسن على بن عيسى بن عبد الله الرماني النحوي المتكلم ليضع بدوره لبنة في صرح التفسير اللغوي ، والرماني علامة في الأدب من طبقة الفارسي والسيرافي ، أخذ عن أعلام عصره أمثال الزجاج وابن السراج وابن دريد[2] وقد تنوعت ثقافته فاتقن التفسير

---

(١) وهي حروف الجر لأنها تحدث صفة في الاسم الداخلة عليه ، فقولك : جلست في الدار ، دلت « في » على أن الدار وعاء للجلوس ، وقيل : لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات ، انظر همع الهوامع للسيوطي حـ ٢ ص ١٩ .

(٢) انظر طبقات المفسرين للداودي حـ ١ ص ٤٢٠ .

والقراءات والفقه والأدب والنحو وله تصانيف فيها جميعاً ، وقيل أنه ولد لسنة ٢٧٦ [١] وتوفي في حادى عشر من جمادي الأولى سنة ٣٨٤ من الهجرة [٢] .

وكتابه في مجال التفسير اللغوي هو المعروف بـ « إعجاز القرآن » أو « النكت في إعجاز القرآن » وقد طبع ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن [٣] ، وفيه يرد إعجاز القرآن الكريم لعدة أمور منها : ترك المعارضة مع توفر الداعي والتحدي للكافة ، والصرفة ، والبلاغة ، والاخبار عن الامور المستقبلة ، ونقض العادة ، ويقصد بها انفراده بنسيج وحده في النظم والمطروق من كلام العرب وإن سار على سننهم في القول ، ثم قياسه بكل معجزة ، ويعرف هذا الوجه بأنه يظهر إعجازه من هذه الجهة إذ خرج على العادة فصد الخلق عن المعارضة [٤] ، ويكاد ما أورده الرماني في هذا الوجه يكون ترداداً لما سبقه إليه غيره ، إلا أنه يتخذ في معالجة الوجه البلاغي مساراً مختلفاً .

فقد قسم البلاغة إلى طبقات ثلاث : منها ما هو في أعلى طبقة ؛ ومنها ما هو أدنى طبقة ؛ ومنها ما هو في الوسائط بين العليا والدنيا ؛ فما كان منها في أعلى طبقة فذلك المعجزة وهو بلاغة القرآن ، وما كان منها دون ذلك فهو ممكن كبلاغة البلغاء من الناس ، وليست البلاغة عنده إفهام المعنى ، فقد يفهم المعنى متكلمان : أحدهما بليغ والآخر عيي ، ولاهى بتحقق اللفظ على المعنى ، فقد يحقق اللفظ المعنى وهو غث مستكره ، ونافر متكلف ، وإنما البلاغة هي إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ ، فأعلاها طبقة في الحسن بلاغة القرآن [٥] .

ويتعرض بعد هذا للايجاز والتمثيل له فيعرفه بقوله : هو تقليل الكلام من غير اخلال بالمعنى ، وإذا كان المعنى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة ، فالألفاظ القليلة إيجاز ، ثم يقسم

---

(١) انباه الرواه على انباه النحاه حـ ٢ ص ٢٩٤ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار الكتب القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ م .

(٢) طبقات المفسرين للداودي حـ ١ ص ٤٢٠ .

(٣) بتحقيق الاستاد محمد خلف الله أحمد والدكتور زغلول سلام .

(٤) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٦٩ .

(٥) نفسه ص ٧٠ .

الايجاز قسمين : **ايجاز حذف** ؛ وهو ما اسقطت فيه كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال ، أو فحوى الكلام ، ويمثل لذلك بقوله تبارك وتعالى : « وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً »[1] ، ويعلق بقوله : كأنه قيل : حصلوا على النعيم المقيم الذي لا يشوبه التنغيص والتكدير ، وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان[2] .

ثم **ايجاز قصر** ؛ وإن كان هذا القسم أغمض من الحذف للحاجة إلى العلم بالمواضع التي يصلح فيها ، والمواضع التي لا يصلح ، ويستدل له بقول الحق تبارك وتعالى : « ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب »[3] ، فيقول : استحسن الناس من الايجاز قولهم : « القتل أنفى للقتل » ، وبينه وبين قوله جل شأنه « ولكم في القصاص حياة » تفاوت في البلاغة والايجاز ، وذلك يظهر من أربعة وجوه :

الأول : أنه أكثر فائدة ؛ أما الكثرة في الفائدة فيه ، ففيه كل ما في قولهم : « القتل أنفى للقتل » وزيادة معان أحسن منها : إبانة العدل لذكره القصاص ، وإبانة الغرض المرغوب فيه لذكره الحياة ، والاستدعاء بالرغبة والرهبة لحكم الله تعالى .

الثاني : أنه أوجز في العبارة ؛ وأما الايجاز في العبارة فإن الذي هو نظير : « القتل أنفى للقتل » قوله تعالى : « القصاص حياة » ، والأول اربعة عشر حرفاً ، والثاني عشرة أحرف .

الثالث : أنه أبعد الكلفة بتكرير الجملة ؛ وأما بعده عن الكلفة بالتكرير الذي فيه على النفس مشقة ، فإن قولهم : « القتل أنفى للقتل » تكرار غيره أبلغ ، ومتى كان التكرار كذلك فهو مقصر في باب البلاغة من أعلى طبقة .

الرابع : أنه أحسن تأليفاً بالحروف المتلائمة ؛ وأما الحسن بتأليف الحروف المتلائمة فهو مدرك بالحس وموجود في اللفظ ، فإن الخروج من اللام إلى الهمزة لبعد الهمزة عن اللام ، والخروج

---

٣ ـ الآية ٧٣ من سورة الزمر .

٤ ـ ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ٧١ .

٥ ـ الآية ١٧٩ من سورة البقرة .

من الصاد إلى الحاء أعدل من الخروج من الألف إلى اللام ، فباجتماع هذه الأمور التي ذكرناها صار لفظ القرآن أبلغ وأحسن ، وإن كان الأول بليغاً حسناً .

ثم ينتقل إلى التشبيه فيعرفه ويقسمه[1] ويجعله مما تتفاضل به الأساليب ، وتظهر به بلاغة البلغاء ، لأنه يخرج ما لا تقع عليه الحاسة ـ وهو الإيمان ـ إلى ما تقع عليه الحاسة ـ وهو السراب ـ كما في قوله تبارك وتعالى : « والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء »[2] ، والجامع بين المشبه والمشبه به بطلان التوهم بين شدة الحاجة وعظم الفاقة ؛ ثم اخراج ما لم تجر به العادة ـ وهو بهجة الحياة الدنيا وزينتها ـ الى ما جرت به العادة ـ وهو نزول المطر ، واخضرار الأرض وزينتها وظن أهلها الواهم أنهم قادرون عليها ، كما في قوله جل شأنه : « إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس »[3] .

والجامع هنا هو حصول البهجة والزينة ، وبلوغها الغاية ، ثم الهلاك المفاجىء ؛ ثم اخراج ما لا يعلم بالبديهة ـ وهو عرض الجنة ـ إلى ما يعلم بالبديهة ـ وهو عرض السماوات والأرض ـ كما في قوله جل وعلا : « وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين »[4] ؛ واخراج ما لا قوة له في الصفة ـ وهو السفن الضخمة ـ إلى ما له قوة في الصفة ـ وهو الجبال ـ كما في قوله تبارك وتعالى : « وله الجوار المنشآت في البحر كالاعلام »[5] ، والجامع بينهما هو العظم ؛ ثم عرض بعد ذلك للاستعارة[6] وقسمها واستدل لها بنفس الطريقة ، فبين أسباب جمال الاستعارة في القرآن الكريم ورده إلى حسن التصوير ، ووضوح المعنى ، وايجاز الأداء ، واختيار الألفاظ ، وحسن تركيبها ، ومراعاة حسن تشبيهها الذي بنيت عليه .

---

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٨٠ فما بعدها .

(٢) الآية ٣٩ من سورة النور .

(٣) الآية ٢٤ من سورة يونس .

(٤) الآية ١٣٣ من سورة آل عمران .

(٥) الآية ٢٤ من سورة الرحمن .

(٦) انظر ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ٧٨ .

ويمثل لذلك بقول الحق تبارك وتعالى : « إذا القوا فيها سمعوا لها شهيقاً وهي تفور تكاد تميز من الغيظ »[1] ، فيقول : شهيقاً حقيقته صوتاً فظيعاً كشهيق الباكي ، والاستعارة أبلغ منه وأوجز ، والمعنى الجامع بينهما قبح الصوت ، « تميز من الغيظ » حقيقته من شدة الغليان بالاتقاد ، والاستعارة أبلغ منه لأن مقدار شدة الغيظ على النفس محسوس مدرك ما يدعو إليه من شدة الانتقام ، فقد اجتمع شدة في النفس تدعو إلى شدة انتقام في الفعل ، وفي ذاك أعظم الزجر وأكبر الوعظ ، وأول دليل على سعة القدرة وموقع الحكمة ، ومنه « إذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظاً وزفيراً »[2] ، أي تستقبلهم للإيقاع بهم استقبال مغتاظ يزفر غيظاً عليهم[3] .

كما يمثل أيضاً بقوله جل شأنه : « بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق »[4] فيقول : القذف والدفع هنا مستعار ، وهو أبلغ وحقيقته بل نورد الحق على الباطل فيذهبه ، وإنما كانت الاستعارة أبلغ لأن في الدفع دليلاً على القهر ، لأنك إذا قلت : قذف به إليه فإنما معناه القاه إليه على جهة الاكراه والقهر ، فالحق يلقى على الباطل فيزيله على جهة القهر والاضطرار لا على جهة الشك والارتياب ، ويدفعه أبلغ من يذهبه لما في يدفعه من التأثير ، فهو أظهر في الكناية وأعلى في تأثير القوة[5] ، وهكذا يستمر في التمثيل لصور الاستعارة في القرآن مشيراً إلى قوتها وجمالها ووضوح دلالتها على المراد ووجه البلاغة في المستعار .

ثم يبرز بعد هذا موضوع التلاؤم بين الحروف ، وفي الألفاظ باعتبارها ظاهرة واضحة في الاستخدام القرآني ، كما يحدد ميزان المعرفة بهذا فيرجعه إلى الحس والتذوق ، ويرد اختلاف الناس فيه إلى جهة الطباع فهو مثل اختلافهم في الصور والأخلاق ؛ ثم يعرض لفواصل الآيات التي يرى أنها نوع من البلاغة يحكم الأداء ، ويفرق بينها وبين الأسجاع بأن الفواصل تكون

---

(١) الآيتان ٧ ـ ٨ من سورة الملك .

(٢) الآية ٢ من سورة الفرقان .

(٣) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ٨٠ .

(٤) الآية ١٨ من سورة الأنباء .

(٥) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ٨٢ .

تابعة للمعاني ، بينما الأسجاع تكون المعاني تابعة لها ويمثل لذلك بقول الحق تعالى : « والطور وكتاب مسطور في رق منشور »[1] ويجعل هذا قسماً برأسه يقوم على الحروف المتجانسة ، وأن في القرآن قسما آخر منه يقوم على الحروف المتقاربة مثل قوله جل شأنه : « ق والقرآن المجيد بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب »[2] .

خلاصة القول أن الرماني كان صاحب لغة وبيان ، وإن كان مذاق البيان فيما تعرض له من آيات الكتاب أغلب ، وتخريجاته لوجوهه تدل على حدة ذهن ، وقوة بصر ودقة ادراك وقدرة على اختيار المثل وتصوير الجوانب البلاغية الاعجازية في آيات النص ، والتدليل على هذه المواطن بأوضح عبارة وأيسرها ، هذا إذا نظرنا إلى الجانب التطبيقي ، أما الجانب التنظيري فإن ما أورده فيه لا يخرج عما ذكره السابقون عليه .

أما أبو سليمان أحمد بن محمد ابراهيم الخطابي فيدخل في عداد المفسرين من أهل اللغة والبيان ، وهو من معاصري الرماني ، اشتغل بالتفسير واللغة والأدب والشعر والحديث ، وهو سني المذهب ، وكل لفظة من هذه الألفاظ تمثل لوناً في رسالته « بيان إعجاز القرآن » ، والخطابي صاحب رحلة في طلب العلم تنقل خلالها بين البصرة وبغداد والحجاز ، ثم عاد إلى خراسان فنيسابور واستقر في « بست » إلى أن وافته المنية عام ٣٨٦ أو ٣٨٨ من الهجرة على اختلاف بين المؤرخين لوفاته[3] .

ويرجع السبب في تأليفه لرسالته « بيان اعجاز القرآن » إلى ما ثار حول القرآن من مطاعن لعصره ورغبته في تفنيد هذه المطاعن مستعيناً في ذلك بآراء من سبقه إلى ذلك أمثال أبي عبيدة والجاحظ وابن قتيبة ، وما تهيأ له من مقدرة خاصة في هذا المجال ، وقد كشف في رسالته هذه عن اختلاف من سبقوه في تحديد وجوه الاعجاز القرآني ، ولفت إلى هذا الاختلاف بقوله : قد

---

(١) الآيات ١ ـ ٣ من سورة الطور .

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة ق .

(٣) انظر معجم الادباء لياقوت حـ ١٤ ص ٧٦ .

أكثر الناس الكلام في هذا الباب قديماً وحديثاً ، وذهبوا فيه كل مذهب من القول ، وما وجدناهم ليصدروا عن رأي ، وذلك لتعذر معرفة وجه الاعجاز في القرآن الكريم ، ومعرفة الأمر في الوقوف على كيفيته .

والمعالجة التنظيرية عنده تتناول أمرين ؛ **الأول** : القول بالصرفة وهي مما سبق إليه الأقدمون وكان أبرز من قال بها النظام ، ويرى الخطابي في بعض ما كتب أنها وجه قريب ، والمعروف أن القول بالصرفة وجه ظاهر البطلان ، يؤكد بطلانه قول الحق تعالى : « قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا »[١] ، لأنه يدل على التكلف والاجتهاد ، والصرفة تخالف هذا من كل الوجوه ، ثم إنها توجه إلى إثبات قدرة الله تعالى وليس إلى اعجاز القرآن نفسه ، ولكن الخطابي مع إقراره بقرب هذا الوجه يعود في موضع آخر فيؤكد أن عدم قدرة البشر على الاتيان بمثل سورة منه إنما كان لما به من بلاغة لا تعد لها بلاغة ، ومن فصاحة تتقاصر الهمم دونها ، وتنقطع حيالها الأرواح ، وبهذا يرد الأمر جميعه إلى الوجه البلاغي الذي يطرد في القرآن دون غيره من الوجوه الأخرى فيشمل كل عباراته .

ويقرر أن الناس قد عجزت عن بلوغه لأسباب منها : إن علمهم لا يحيط بجميع اسماء اللغة العربية ، وبأوضاعها التي هي ظروف المعاني والحوامل ، ثم عدم ادراك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ ، وعدم استيفاء معرفتهم وجوه النظوم التي بها يمكن ائتلافها ، وارتباط بعضها ببعض ، فيتوصلون على الاخبار المستقبلة وهو يرد هذا الوجه رداً قاطعاً ، وأظنه محق في هذا ، ذلك أن هذا الوجه لا يستقيم للقائلين به ، لأن القرآن معجز بكل عبارته ، وما جاء من عبارة القرآن حاملاً اخباراً عن المستقبل لا يتجاوز مواضع قليلة فيه ، فهو بذلك وجه غير مطرد ، والوجوه التي لا تطرد لا تستقيم والقول بأن القرآن معجز بكل عباراته .

بيد أنه مما يؤخذ على الخطابي في الشطر الأول من مقالته أنه فرق بين الألفاظ والمعاني وجعل الألفاظ ظروفاً للمعاني حاملة لها ، واللفظ والمعنى أمران متلازمان نطقاً وكتابة ، ولا يمكن الفصم بين هذه العلاقة الجامعة بينهما ، لأنه إذا فرغ اللفظ من معناه لا يكون لفظاً ، وإنما هو

---

٢ ـ الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

مجموعة من الأصوات عارية عن الدلالة ، وادراجها تحت معنى اللفظ ـ الذي هو وحدة العبارة ـ غير جائز عقلاً .

وحين يستقر الأمر بالخطابي عند اعتبار الوجه البلاغي هو الأصل في الاعجاز يأخذ في ايراد ما قاله السابقون في هذا المقام ، ويذكر تعليلاتهم التى بسطوا القول فيها يقول : وزعم آخرون أن إعجازه من جهة البلاغة . . . ، ووجدت أن عامة أهل هذه المقالة قد جروا في تسليم هذه الصفة للقرآن على نوع من التقليد وضرب من غلبة الظن ، دون تحقيق له واحاطة العلم به ، ولذلك صاروا إذا سئلوا عن تحديد هذه البلاغة التي اختص بها القرآن ، الفائقة في وصفها سائر البلاغات ، وعن المعنى الذي يتميز به القرآن عن سائر أنواع الكلام الموصوف بالبلاغة قالوا : إنه لا يمكننا تصويره ولا تحديده بأمر ظاهر نعلم مباينة القرآن غيره من الكلام ، وإنما يعرفه العالمون عند سماعه ضرباً من المعرفة لا يمكن تحديده . . . ، وقد توجد لبعض الكلام عذوبة في السمع ، وهشاشة في النفس لا توجد مثلها لغيره والكلامان معاً فصيحان ، ثم لا يوقف لشيء من ذلك على علة ، قلت : وهذا لا يقنع في مثل هذا العلم ولا يشفى من داء الجهل به ، وإنما هو إشكال احيل به على اتهام[1] .

فهو لا يقر ترك أمر الحكم للحس وحده ـ الذي ادعاه أصحاب تلك المقالة ـ ولكنه يشترط أن يجتمع إلى هذا الحس من الضوابط والأدلة ما يكشف به عن تفرد القرآن الكريم بهذه البلاغة دون سواه حتى يمكن بهذه الادلة والضوابط التفريق بين الحسن والأحسن من الكلام ، أما ربط هذا بالحس وحده دون وضع حدود يستدل بها على وجوه الحسن فاستدلال يقنع العقل ، بل يعتبر ضرباً من الوهم يحيل غامضاً على غامض .

وتلك حقيقة لا يمارى فيها أحد ، فالحس الجمالي يتولد نتيجة لعوامل كثيرة بعضها ذاتي ، وبعضها الآخر خارجي ، وهي جميعاً ترتبط بباعث الاحساس ، ولكن الإمساك بهذا الباعث وتحديد قدرته على تكون الاحساس هو الذي يمثل الجانب العلمي من الدرس البلاغي ، لأن

---

١ ـ انظر ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ٢١ .

مداومة إثارة هذا الاحساس يربي ملكة التذوق التي تحكم بالجمال أو القبح مع ما يسانده من ضوابط تدلل على أصحيته .

والخطابي يلفت إلى هذا عند حديثه عن أسلوب القرآن الكريم بقوله : إن أجناس الكلام مختلفة ، ومراتبها في نسب البيان متفاوتة ، فمنها الرصين الجزل ، ومنها الفصيح القريب السهل ، ومنها الجائز الطلق المرسل ، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود دون النوع الهجين المذموم الذي لا يوجد في القرآن الكريم شيء منه البتة ؛ فالقسم الأول : أعلى طبقات الكلام وأرفعه ؛ والقسم الثاني : أوسطه وأقصده ؛ والقسم الثالث : أدناه وأقربه ؛ فحازت بلاغات القرآن الكريم من كل قسم من هذه الاقسام حصة ، وأخذت من كل نوع من أنواعها بشعبة ، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع بين صفتي الفخامة والعذوبة ، وهما على الانفراد في نعوتهما كالمتضادين ، لأن العذوبة نتاج السهولة ، والجزالة والمتانة من الكلام تعالجان نوعاً من الوعورة ، فكان اجتماع الأمرين في نظمه - مع نبو كل منهما عن الآخر - فضيلة خص بها القرآن يسرها الله تعالى بلطيف قدرته من أمره ليكون آية بينة لنبيه ، ودلالة صحة ما دعا إليه من أمر دينه[1] .

ثم ينتقل بعد ذلك إلى الدرس التطبيقي من خلال رده لشبه الطاعنين ، فيورد الاعتراض ثم يأخذ في تفنيده ، من ذلك ما اتجهت فيه الشبهة إلى اللفظ القرآني ، وهو وقوف المعترض عند قول الحق تبارك وتعالى على لسان أبناء يعقوب : « وتركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب »[2] فقد زعم المعترض أن كلمة « افترس » هنا أصح من كلمة « أكل » ، وعلل لذلك بأن الافتراس خاص بالسباع - والذئب منها - بينما الأكل يعم كل آكل من الإنسان والحيوان .

---

(١) انظر ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ٢٣ .

(٢) الآية ١٧ من سورة يوسف .

ويدفع الخطابي هذا الاعتراض بقوله : إن الافتراس معناه فعل السبع القتل فحسب[1] وأصل الفرس دق العنق ، والقوم إنما ادعوا على الذئب أنه أكله أكلاً ، وأتى على جميع أجزائه وأعضائه ، فلم يترك مفصلاً ولا عظماً ، وذلك أنهم خافوا أن يطالبهم أبوهم بأثر باق يشهد بصحة ما ذكروه ، فادعوا فيه الأكل ليزيلوا عن أنفسهم المطالبة[2] ، والفرس لا يعطي تمام المعنى ، فلم يصلح على هذا أن يعبر عنه إلا بالأكل .

على أن لفظ الأكل شائع في الذئب وغيره من السباع ، وحكى ابن السكيت في الفاظ العرب قولهم : أكل الذئب الشاة فما ترك منها تاموراً[3] . . . ، وقال بعض شعرائهم :

فتى ليس لابن العم كالذئب إن رأى ∴ بصاحبه يوماً دماً فهو آكله

وقال آخر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ∴ فإن قومي لم تأكلهم الضبع

ولم يكتف الخطابي بهذا بل راح يسوق الادلة الواحد تلو الآخر على صحة مذهبه ، فاستشهد بحديث نبوي ، وبشاهد نثري[4] .

وهذه المعالجة ـ بما اتبع فيها ـ تدل على مبلغ علم الرجل بما يخوض فيه ، وسعة ثقافته وتعدد وتنوع روافدها ، فهو اللغوي البصير بالفروق الدقيقة بين دلالات الألفاظ ، وهو الأديب العارف بمواطن الاستخدام الشعري والنثري لها ، وهو المحدث صاحب المحصول الوافر الذي يستدعيه فيساعفه بما يريد الاستدلال به على صحة ما ذهب إليه ، وأخيراً هو البلاغي الدقيق الحس بالمعاني المدرك لروعة البيان القرآني العارف لأسبابها .

---

(١) فرس فريسته يفرسها : دق عنقها وكل قتل فرس والفريس القتيل انظر مادة « فرس » في القاموس للفيروز آبادي .

(٢) وجاءوا بالأثر الذي يتخلف عن الأكل حياً وهو الدم الكذب .

(٣) أي مضغة من اللحم انظر مادة « تمر » في القاموس .

(٤) نظر ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٣٧ .

أما إذا اتجه الاعتراض إلى التركيب فيما يزعم الطاعنون من أن دخول الباء في قول الحق تبارك وتعالى : « ومن يرد فيه بالحاد بظلم »[1] لا موضع له ، إذ لو قال : ومن يرد فيه إلحاداً بظلم » لكان الكلام صحيحاً لا يشكل معناه ولا يشتبه ؛ هنا يرد الخطابي هذا الاعتراض بقوله : إن الباء في الآية زائدة ، والمعنى : ومن يرد فيه إلحاداً بظلم ، والباء قد تزاد في مواضع مع الكلام ولا يتغير المعنى كقولك : أخذت الشيء وأخذت به ؛ وكقول الشاعر :

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج ∴ ....

وكقول الآخر :

هن الحرائر لا أرباب أحمرة ∴ سود المحاجر لا يقرأن بالسور

ويقال : قرأت البقرة ، وقرأت بالبقرة ، وقد قرأ غير واحد من القراء « تُنبت بالدهن »[2] بضم التاء ، وزعم بعضهم أن معناه : تنبت الدهن ، وقال بعضهم : تنبت وفيها دهن ، كما يقال : جاء زيد بالسيف أي جاء ومعه السيف[3] .

فإذا اتجه الطعن ألى الصورة مثل وقوف المعترض عند قول الحق تبارك وتعالى : « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون »[4] عقيب قوله جل شأنه : « أولئك هم المؤمنون حقاً لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم » ، زاعماً أن التشبيه المقصود بالكاف في قوله تعالى : « كما أخرجك » لا يتلاقى مع المشبه به في وجه جامع فإن الخطابي يدفع هذا بقوله : فيه وجوه ذهب إليها أهل التفسير والتأويل[5] كلها محتملة أيها اعتمد

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الحج .

(٢) الآية ٢٠ من سورة « المؤمنون » ، والبهاء هنا للحال لا للتعدية لأن نبت متعد تقديره : تنبت حاملة الدهن ، أي تنبت والدهن موجود فيها بالقوة ، انظر مادة « نبت » في مفردات القرآن للراغب .

(٣) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ٤٤ ، والقراءة بالضم لابن كثير ولابي عمرو بن العلاء انظر تفسير القرطبي المجلد ٦ ص ٤٥٠٧ ط . الشعب .

(٤) الآية ٥ من سورة الانفال .

(٥) انظر ذلك في الكشاف للزمخشري وحاشية ابن المنير الاسكندري عليه حـ ٢ ص ١٤٣ .

وعلقت عليه الكاف حملها وفتح الكلام عليه ، قال بعضهم : إن الله أمر رسوله أن يمضي لأمره في الغنائم على كره من أصحابه كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العدو وهم كارهون ، ذلك أنهم يوم بدر اختلفوا في الأنفال ، وحاجوا النبي صلى الله عليه وسلم وجادلوه ، فكره كثير منهم ما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في النفل ، فأنزل الله تعالى الآية وأنفذ أمره فيها ، وأمرهم أن يتقوا الله ويطيعوه ولا يعترضوا عليه فيما يفعله من شيء فيما بعد إن كانوا مؤمنين ، ووصف المؤمنين ثم قال : « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون » ، يريد أن كراهتهم لما فعلته في الغنائم مثل كراهتهم في الخروج معك ، وقد جحدوا عاقبته ، فليصيروا في هذا وليسلموا ويحمدوا عاقبته كذلك ؛ وقيل : معناه أولئك هم المؤمنون حقاً كما أخرجك ربك من بيتك بالحق كقوله : « فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون »[1] ؛ وقيل : « كما » صفة لفعل مضمر وأن تأويله : افعل في الغنائم كما فعلت في الخروج إلى بدر ، وإن كره القوم ذلك ، كقوله تعالى : « كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم »[2] ، فإن معناه : كما انعمنا عليكم بارسال رسول فيكم من أنفسكم كذلك أتم نعمتي عليكم[3] .

وهذا الذي عالجه الخطابي - من ايراد الوجوه المختلفة لتوجيه الجامع بين المشبه والمشبه به القوي منها والضعيف - يضيف إلى ما سبق أن نسبناه إليه من ألوان المعرفة ، معرفة دقيقة وبصراً نافذاً بالتفسير ، فإن تأويل الآية وتعليل المفسرين لها يؤكد اتصاله القوي بعلم التفسير وبخاصة اللغوي منه ومعرفة دخائله ، وترتيبه للوجوه عند التخريج ينبيء عن بعد بالموضوع وحذف قافيه ، ونخرج من هذا جميعه بأن رسالة الخطابي في « بيان إعجاز القرآن » تدخله في عداد المفسرين من أهل اللغة والبيان ، فضلاً عما اضافه في هذا المجال مما تفرد به وبرع فيه .

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

(٢) الآية ١٥١ من سورة البقرة .

(٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٤٥ ،

أما رجل هذه المجموعة في نهاية القرن الرابع ومطلع القرن الخامس الهجري فهو القاضي أبو بكر ابن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلاني ، نشأ بالبصرة وأخذ العلم عن أعلامها لعصره وتفوق حتى بز أقرانه ، فشهد له القوم بالتقدم حتى قال عنه الصاحب بن عباد[1] : البلاقاني بحر مغرق ، وقال عنه ابن عساكر[2] : كان القاضي أبو بكر فارس هذا العلم مباركاً على هذه الأمة وقد تلمذ له ببغداد في حلقته بجامع المنصور الكثير من العلماء ورجال الدولة ودعاة النحل المتباينة ، ومذهبه الفقهي مالكي ، والكلامي أشعري ، وأهم ما كتبه في هذا الباب - على غزارة انتاجه - كتاب « إعجاز الاقرآن » وبه اشتهر ، وطبع أول مرة بمصر سنة ١٣١٥ هـ ، وتوفي بعد حياة حافلة بالتصنيف والتعليم والسفارة سنة ٤٠٣ هـ .

ولنقف عند كتاب البلاقاني المسمى « إعجاز القرآن » لنرى أي طريق سلك في بيان هذا الاعجاز ، وإلى أي من الوجوه نسبه ، وما اضافه من جديد في هذا المجال ، يقدم الباقلاني لكتابه بقوله : ولسنا نزعم أنه يمكننا ما رمنا بيانه ، وأردنا شرحه وتفصيله لمن كان عن معرفة الآدب ذاهباً ، وعن وجه اللسان غافلاً ، إلا أن يكون الناظر فيما نعرض عليه - ما قصدنا إليه - من أهل صناعة العرب ، وقد وقف على جمل من محاسن الكلا وتصرفاته ومذهبه ، وعرف جملة من طرق المتكلمين ، ونظر في شيء من أصول الدين ، وإنما ضمن الله عز وجل فيه - أي القرآن - لمثل من وصفناه[3] فقال تعالى : « كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون »[4] .

ومعنى هذا أن الباقلاني وضع مصنفه « اعجاز القرآن » لفئة معينة من الناس ، اشترط أن تتوفر لافرادها دراية بأمرين يمهدان لفهم المنهج الذي سار عليه في عرض قضية الاعجاز في

---

(١) أبو القاسم اسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني الأديب اللغوي الشاعر المتوفي سنة ٣٨٥ هـ ترجمة في معجم الأدباء حـ ٢ ٢٧٣ .

(٢) أبو القاسم على بن أبي محمد الحسن بن هبة الله الدمشقي محدث الشام ومن أعيان الشافعية لعصره توفي سنة ٥٧١ هـ وترجمته في وفيات الأعيان حـ ١ ص ٣٣٥ ، وما ذكره عن الباقلاني ورد في كتاب تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الأشعري ص ١٢٠ .

(٣) انظر إعجاز القرآن للباقلاني بهامش الجزء الأول من الاتقان للسيوطي ص ٨ ط مطبعة حجازي القاهرة .

(٤) الآية ٣ من سورة فصلت .

القرآن الكريم ؛ **أولهما** : الاعتماد على العلوم اللسانية بمعناها الواسع ثم الاساليب البيانية وهما يمثلان الشطر الأول من منهج الباقلاني في المعالجة لموضوع الاعجاز ؛ **ثانيهما** : معرفة أسلوب المتكلمين في الجدل وما عرضوا له من قضايا الاعتقاد وغيرها ، وهذا يمثل القسم الثاني من منهجه الذي سار عليه .

فهو يرى أن صور البيان المعجزة في القرآن الكريم لا تنكشف إلا في ضوء الدراية الكاملة بهذين الجانبين الذين كان عليهما مدار البحث في الاعجاز القرآني لعصره وما قبل عصره ، ذلك أن من كان يخوض في هذا المجال هو واحد من اثنين : إما لغوي بلاغي ، وإما متكلم مشتغل بأمور علم التوحيد أو جامع بين الاثنين .

وهو في كتابه هذا أشعري يرد على كثير مما ذهب إليه أهل الكلام على أصول مذهبه ، والجانب التنظيري عنده يقوم على أن نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ابتنيت على معجزة القرآن الذي هو معجزته الأولى ودليل صدقه ، ووضوح هذه المعجزة من الظهور بما يجعلها كالضروريات في المعرفة بها ، ويقول في هذا : فما أشرفه من كتاب يتضمن صدق متحمله ، ورسالة تشتمل على تصحيح مؤديها ، بين فيه سبحانه أن حجته كافية هادية ، لا يحتاج مع وضوحها إلى بينة تعدوها أو حجة تتلوها ، وإن الذهاب عنها كالذهاب عن الضروريات ، والشك في الشاهدات [1] .

ويستدل لذلك بقول الحق تبارك وتعالى : « آلر ، كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد »[2] قائلا : قد أخبر الحق أنه أنزل ليقع به الاهتداء ، ولا يكون ذلك به إلا وهو حجة ، ولا يكون حجة إن لم يكن معجزاً ، وترتيب النتائج التي يبتني بعضها على بعض وتقوم في مجموعها على الاستدلال العقلي ، إنما هو نتاج منهجي كلامي ، أو هو استدلال يواجه به من يقدمون العقل على كل شيء فهو رد عليهم بما يعتنقون .

كما يذكر في مقدمته دوافعه إلى التصنيف في الإعجاز ، فيحددها في بيان وجوهه في القرآن الكريم لأنه أصل الدين ، والبرهان على صدق نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم لتفشي

---

(١) انظر مقدمة إعجاز القرآن بهامش الاتقان حـ ١ ص ٢ ـ ٣ .

(٢) الآية الأولى من سورة ابراهيم .

الجهل بين الناس فى زمنه ، وذهاب العلم واشتداد النفاق ، حتى أن الناس أصبحوا أحد رجلين : إما تارك للحق غافل عن الرشد ، وإما ممنوع عن القيام بنصرة الحق لأسباب ذاتية أو خارجية ، الأمر الذي أتاح للملحدين فرصة تشكيك ضعاف الإيمان بأصول الدين ، وكثرت أقوال هؤلاء الملاحدة في القرآن الكريم حتى أصبح أمرهم أشبه بردة جاهلية كانت تدعى في عصرها تارة أنه سحر ، وأخرى أنه شعر ، وحيناً آخر أنه أساطير الأولين ، وأنه يمكنهم الاتيان بمثله إن أرادوا ، وما الفرق بين أصحاب الجاهلية وبين ملاحدة عصره إلا أن أصحاب الجاهلية قد رجعوا عن ذلك حين استبان لهم رشده ، وابصروا مقصده ، بينما ظل الملاحدة أبعد ما يكونون عن الرشد والصواب[1] .

ويرى أن من كتبوا قبله في معاني القرآن الكريم سواء من اللغويين ، أو من علماء الكلام قد قصروا في الإبانة عن وجه معجزة القرآن والدلالة على مكانته . . ، وأن ما صنف في هذا الباب غير مستوف في وجهه ، وقد أخل بترتيب طرقه وأهمل ترتيب بيانه . . . ، ثم يعتذر عنهم بأن الأدوات التي من شأنها أن تمكنهم من هذا كانت غير متوفرة لهم[2] .

بذلك شكك الباقلاني في مناهج من سبقوه ، وفي سبل تناولهم لموضوع الاعجاز ، ثم يعرض بعد لما صنفوه في هذا فيقول : إنه لا يشفى غلة ، ولا يحمل رداً قاطعاً على الملاحدة ، دون أن يتعرض لجزئيات مناهج السابقين بتفصيل ليبين مواضع القصور التي بنى عليها أحكامه العامة ، أو يشير إلى نوع الادوات التي لم تتوفر لهم ، مما يعين على فهم الاعجاز وعرضه في صورة مرضية .

غير أن الباقلاني يقرر أنه سيقوم بما لم يقوموا به ، وأنه سيشير خلال تناوله إلى أقوال السابقين عليه في هذا دون بسط كى لا يكون في ذلك ترديد لما قالوه ، وإنما ليعلم القارىء ما صدر عنهم وحسب إلا أنه سيضيف إليه ما ينقصه وهو عبارة عن : ما يجب وصفه في تنزيل متصرفات الخطاب ، وترتيب وجوه الكلام ، وما تختلف فيه طرق البلاغة ، وتتفاوت من جهته سبل البراعة ، وما يشتبه له ظاهر الفصاحة ويختلف فيه المختلفون من أهل صناعة العربية والمعرفة

---

(١) انظر مقدمة إعجاز القرآن حـ ١ ص ٣ ـ ٥ .

(٢) انظر مقدمة إعجاز القرآن ص ٥ ـ ٦ .

بلسان العرب في أصل الوضع ، ثم ما اختلفت به مذاهب مستعمليه في فنون ما ينقسم إليه الكلام من شعر ورسائل وخطب وغير ذلك من مجارى الخطاب [1] .

والحقيقة أن الباقلاني هنا يتجنى على من سبقوه إلى معالجة الاعجاز القرآني ، فإن كثيراً مما طرحه الباقلاني من وجوه هو مسبوق فيه ، فضلاً عن أن من سبقه كان له فضل التمهيد للاحقين ، بما فتح لهم من سبل المعالجة ومسالك الفكر .

ومهما يكن من أمر فإن الباقلاني يقيم منهجه على أسس ثلاثة ؛ **الأول** : ما يجب وصفه من تنزيل تصرفات الخطاب وترتيب وجوه الكلام ؛ **الثاني** : ما تختلف فيه طرق البلاغة ، وتتفاوت من جهته سبل البراعة ، ويشتبه له ظاهر الفصاحة ويختلف فيه أهل اللغة في أصل الوضع ؛ **الثالث** : ما اختلفت فيه مذاهب مستعمليه في فنون الشعر والرسائل والخطب وغيرها من مجاري الخطاب .

وهذه الوجوه الثلاثة عنده[2] تمثل أصول ما يبين به التفاصح وتقصد فيه البلاغة ، لأن هذه أمور يتعمل لها في الأغلب ولا يتجوز فيها ، ثم من بعد هذا يأتي الكلام الدائر في محاوراتهم والتفاوت فيه أكثر لأن التعمل فيه أقل إلا من غزارة طبع أو فطانة تصنع وتكلف ، ويعقب على هذا بقوله : ثم نشير إلى ما يجب في كل واحد من هذه الطرق ليعرف عظم محل القرآن ، وليعلم ارتفاعه عن مواقع هذه الوجوه ، وتجاوزه الحد الذي يصح أو يجوز أن يوازن بينه وبينها .

ويبدو من قوله أنه يريد بالأمر الأول اختلاف السبيل بالناس بين القوة والضعف عند الخروج من غرض إلى غرض آخر ، وأن من أجاد منهم في ضرب يقصر في ضرب آخر ، بينما نظم القرآن الكريم على اختلاف ما يطرق من موضوعات ، وما يتصرف فيه من وجوه القول ، وما يكرره من القصص لا يعروه اختلاف ، وإنما يأتي في سياق متعادل من الجودة والبلاغة طال الموضوع الذي يتناوله أو قصر .

---

(١) نفسه ص ٧ .

(٢) انظر مقدمة إعجاز القرآن ص ٧ ـ ٨ .

وهذا الطول ـ مع اختلاف الموضوعات المطروقة ـ دون الاخلال بالجانب البلاغي في صدر القول وعجزه فوق طاقة البشر ، وهو من لوازم القرآن الكريم التي تفرد بها ، وهذا مما لفت إليه الباقلاني بقوله : قد يتفاوت كلام الناس عند إعادة ذكر القصة الواحدة فرأيناه ـ أي القرآن ـ غير مختلف ولا متفاوت بل هو على نهاية البلاغة وغاية البراعة . . ، وكذلك يختلف سبل غيره[1] عند الخروج من شيء إلى شيء ، والتحول من باب إلى باب . . . ، وتبين أن القرآن على اختلاف ما يتصرف فيه من الوجوه الكثيرة والطرق المختلفة يجعل المختلف كالمؤتلف ، والمتباين كالمتناسب ، والمتنافر في الأفراد إلى حد الآحاد ، وهذا أمر عجيب تتبين فيه الفصاحة ، وتظهر به البلاغة ، ويخرج به الكلام عند حد العادة ويتجاوز العرف[2] .

ويمثل للأمر الثاني بذكر الأمور التي تتقرر بها بلاغة القول ، وتتفاوت الناس في تحقيقها فيما يقولون ، ووقع كل هذه الأمور في القرآن بقوله[3] : ذكر بعض أهل الأدب والكلام أن البلاغة عشرة أقسام : الايجاز ، والتشبيه ، والاستعارة ، والتلاؤم ، والفواصل ، والتجانس ، والتصريف ، والتضمين ، والمبالغة ، وحسن البيان ؛ ثم يأخذ في التعريف بها والتطبيق عليها فيقول :

الايجاز : وهو يحسن مع ترك الاخلال باللفظ والمعنى ، فيأتي باللفظ القليل الشامل لأمور كثيرة ، وذلك ينقسم إلى : حذف وقصر ، فالحذف الاسقاط للتخفيف مثل قوله تعالى : « واسأل القرية »[4] فأسقط « أهل » وهم المقصودون بالسؤال ، وحذف الجواب مثل قوله تعالى : « ولو أن قرآناً سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى »[5] ، كأنه قيل : لكان هذا القرآن ؛ والحذف أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب كل مذهب في القصد من

---

(١) يقصد بهذا عند خروجهم من غرض إلى غرض في النظم فتختلف قدراتهم البلاغية في الأداء باختلاف الموضوع المعالج أو فن القول نفسه .

(٢) انظر اعجاز القرآن حـ ١ ص ٦٠ ـ ٦١ .

(٣) نفسه حـ ٢ ص ١٦٠ ـ ١٦٩ .

(٤) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٥) الآية ٣١ من سورة الرعد .

الجواب ، والايجاز بالقصر مثل قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة »[1] ؛ والاطناب فيه بلاغة ، فأما التطويل ففيه عي .

التشبيه : ويكون بالعقد على أن أحد الشيئين يسد مسد الآخر في حسن أو عقل كقوله تعالى : « والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا »[2] وقوله جل وعلا : « مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف »[3] ونحو ذلك .

التلاؤم : وهو تعديل الحروف في التأليف . . . ، وهو على ضربين ؛ أحدهما : في الطبقة الوسطى كقول الشاعر :

رمتني وستر الله بيني وبينها ∴ عشية أن أم الكناس رميم
رميم التي قالت لجارات بيتها ∴ ضمنت لكم أن لا يزال بهيم
ألارب يوم لو رمتني رميتها ∴ ولكن عهدي بالنضال قديم

والثاني : المتلائم في الطبقة العليا ، قالوا : هو القرآن الكريم كله ، لكن بعض الناس أحسن إحساساً من بعض ، كما أن بعضهم يفطن للموزون بخلاف بعض ، والتلاؤم حسن الكلام في السمع ، وسهولته في اللفظ ، ووقع المعنى في القلب . . . ، ويبين ذلك بقرب مخارج الحروف وتباعدها .

الاستعارة : وهي بيان التشبيه كقوله تعالى : « وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً »[4] وقوله تعالى : « بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق »[5] فالدفع والقذف استعارة . . . ، وهذا أوقع من اللفظ الظاهر وأبلغ من الكلام الموضوع .

الفواصل : هي حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني ، وفيها بلاغة ، والاسجاع عيب لأن السجع يتبع المعنى[6] والفواصل تابعة للمعاني . . . ، ثم الفواصل قد

---

(١) الآية ١٧٩ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٣٩ من سورة النور .

(٣) الآية ١٨ من سورة ابراهيم .

(٤) الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٥) الآية ١٨ من سورة الأنبياء .

(٦) في الأصل يتبع المعنى ، ويبدو أنه يقصد يتبعه المعنى بدلالة بقية السياق المفرق بينه وبين الفواصل .

تقع على حروف متجانسة كما تقع على حروف متقاربة ، ولا تحتمل القوافي ما تحتمل الفواصل لأنها ليست في الطبقة العليا من البلاغة لأن الكلام فيها بمجانسة القوافي وإقامة الوزن .

التجانس : وفيه بيان أنواع الكلام الذي يجمعه أصل واحد وهو على وجهين ؛ مزاوجة : كقوله تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » [1] ، وقوله تعالى : « ومكروا ومكر الله » [2] ، ومثل قول عمرو بن كلثوم :

ألا لا يجهلن أحد علينا ∴ فنجهل فوق جهل الجاهلينا

ومناسبة : كقوله تعالى : « ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم »[3] وقوله تعالى : يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار » [4] .

التصريف : وهو تصريف الكلام في المعاني ، مثل تصريف الدلالات المختلفة ، كتصريف « الملك » في معاني الصفات ، فصرف في معنى : ـ مالك ، وملك ، وذي الملكوت ، والمليك ، وفي معنى التمليك ، والاملاك ـ وكما كرر من قصة موسى عليه السلام في مواضع مختلفة .

التضمين : وهو حصول معنى فيه من غير ذكره له باسم أو صفة هي عبارة عنه ، وذلك على وجهين ؛ **أحدهما** : تضمين توجيه البنية كقولنا : معلوم يوجب أنه لابد من عالم ، **الثاني** : تضمين يوجبه معنى العبارة حيث لا يصح إلا به ، كالصفة بضارب يدل على مضروب ، والتضمين كله ايجاز ، والتضمين الذي عليه دلالة القياس أيضاً ايجاز ، وذكر أن « باسم الله الرحمن الرحيم » تتضمن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه على وجه التعظيم لله تبارك وتعالى ، أو التبرك باسمه .

---

(١) الآية ١٩٤ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٥٤ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ٢٧ من سورة التوبة .

(٤) الآية ٣٧ من سورة النور .

المبالغة : وهي الدلالة على كثرة المعنى وذلك من وجوه منها : مبالغة للصفة المبينة لذلك كقولك : رحمن عدل عن ذلك للمبالغة ، وكقولك غفار ، وكذلك فعال وفعول كقولهم : شكور وغفور ، وفعيل كقولهم : رحيم وقدير .

والمبالغة باللفظة التي هي صفة عامة كقوله تعالى : « خالق كل شى »[1] ، وقوله تعالى : « فأتى الله بنيانهم من القواعد »[2] . . . ، وقد يدخل فيه الحذف الذي تقدم ذكره للمبالغة .

ثم يصور الأمر الثالث بما أورده في باب ذكر البديع من الكلام[3] وفيه يورد صوراً من بديع القرآن الكريم ، وأقوال الرسول وبعض صحبه ، ثم أقوال الشعراء والخطباء ما استبدع منها ، ومراتبها من البديع ، ويبين وجوه التفاوت بينها .

وفصول كتاب « إعجاز القرآن » للباقلاني كتبت بقلم أديب متمكن منهجي التفكير سني الاعتقاد يحكم الذوق الأدبي ، ويقيم البراهين على ما ذهب إليه في تقرير وجوه بلاغة القرآن الكريم فيما يعرض له من الصور الجزئية في إطار الجملة ، ذلك أن البلاغة العربية تقوم أساساً على بلاغة الجملة ، وليس على بلاغة النص الأدبي كله ، وإنما ترك أمر النص في جملته إلى النقد الذي يتناول النص بالعرض والتحليل والتقويم ، بما احتف به من المؤثرات العاملة فيه داخلية وخارجية .

وفصول كتاب الباقلاني تدور حول عدة أمور منها : ما ينصرف إلى الناحية التنظيرية مما عرض له السابقون عليه مثل تكرار التحدي بالقرآن الكريم ، واقرار البلغاء بالعجز مع توفر الداعية ، وأنه معجزة النبي صلوات الله وسلامه عليه الخالدة ، وأن من صور هذا الاعجاز أيضاً ما تضمنه من الاخبار عن الأمور المستقبلية ، ثم ما جاء به من أنباء الغابرين مع المعلوم من أمية صاحب الدعوة صلوات الله وسلامه عليه ، ومنها ما ينصرف إلى عجيب نظمه ،

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة الأنعام .

(٢) الآية ٢٦ من سورة النحل .

(٣) نظر اعجاز القرآن حـ ١ ص ١٠٤ ـ ١٥٠ .

وفريد أسلوبه ، وبلاغته التي تقاصرت عنها قدرات البشر ، وهذا يسوق الباقلاني إلى نفي الشعر والسجع عن القرآن ، وإن ذكر أنه لا يخلو من سجعات ، والتعرض إلى مراتب الكلام ، واختلاف الناس في هذه المراتب .

ويأخذ الجانب التطبيقي حظه من كتاب الباقلاني وهو يدور كما اشرنا حول عرض الصور الجزئية التي تؤكد الاعجاز البلاغي للقرآن ، وأنه اعجاز دائم يتحدى به من عاصروا نزوله ، ومن أتوا بعدهم بأصغر قدر من عبارته ، ويخرج من هذا ليقرر أن العلم باعجازه ضرورة ، وبيان ماهية المعجزة من القول في القرآن الكريم ؛ ومع كل ما طرحه في كتابه القيم نجده يعلن أن ما ذكره من البيان في اعجاز القرآن ما هو إلا وجيز من القول ، وأنه خشى إذا بسط فيه أن يطيل فيصيب القارىء بالملالة .

وليس من شك في أن ما كتبه الباقلاني في هذا الموضوع وجعله مادة لمصنفه يعتبر صفوة المنهج الأدبي والكلامي في تناول الاعجاز ، وقد أضاف إليه ما واتته به قريحته من جديد يتمثل فيما وضع من حدود عرف بها الكلام المعجز وصوره ، والتقسيمات التي تبين وجوه بلاغة القول ، فضلاً عن أنه مهد بعمله هذا لعبد القاهر الطريق ليبحث في الخصائص الذاتيه لتركيب الأسلوب القرآني تلك التي انتهت به إلى نظرية النظم .

لا يكاد باحث يتطرق إلى الدرس البلاغي إلا ويقف عند عبد القاهر الجرجاني وقفة طويلة مستأنية ، فقد ورث الرجل البلاغيين بحوثاً في هذا المضمار هي من غرر نتاج عصره ، وظل درس ما كتب يمثل الأصالة في ميدان الدراسات البلاغية ، فضلا عما كان له من ريادة في الدرس المنظم للخصائص الذاتية لتركيب الأسلوب القرآني .

وقد ولد عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني لأسرة فارسية رقيقة الحال[1] ، ولم يذكر لنا المؤرخون السنة التي ولد فيها ، ونشأ محباً للعلم فاتجه إلى النحو والأدب وتلمذ لعلمين من أعلام جرجان هما : أبو الحسن محمد بن الحسن بن عبد الوارث النحوي الفارسي

---

(١) انظر انباه الرواه للقفطي حـ ٢ ص ١٨٨ .

نزيل جرجان[1] ، وأبو الحسن على بن عبد العزيز الجرجاني[2] ، وكان سني المذهب من فقهاء الشافعية متكلما على مذهب الأشعري [3] .

وثقف الجرجاني نفسه بنفسه فانكب على الكتب العلمية المتداولة لعصره ، فقرأ في اللغة والنحو والبيان لسيبويه وأبي على الفارسي . ، والزجاج ، وفي الأدب والبلاغة والنقد لابن قتيبة الدينوري ، وقدامة بن جعفر ، والأمدي ، والقاضي عبد العزيز الجرجاني ، وأبي هلال العسكرى[4]، فجمع بذلك أطراف ثقافة عصره ، إلى جانب ثقافته الدينية ، والكلام على منهج الاشاعرة ، إلا أنه غلب عليه النحو واشتهر به ، وكثرت تصانيفه فيه مثل (المفتي في شرح الايضاح) ، و (المقتصد) وهو اختصار له ، و (العوامل المائة) ، و (العمدة في التصريف) وغيره ، أما في التفسير والبيان والإعجاز فله (شرح الفاتحة) ، و(إعجاز القرآن الكبير) ، و (إعجاز القرآن الصغير) ، و (دلائل الإعجاز) ، و (أسرار البلاغة) ، وتوفي على الأشهر سنة اربع وسبعين واربعمائة من الهجرة [5] ، وقد أقر له بالفضل والتقدم معاصروه ومن أرخو لحياته قال فيه الباخرزي : اتفقت على إمامته الألسن ، وتجملت بمكانه الأزمنة والأمكنة ، وأثنى عليه طيب العناصر ، وثبت به عقود الخناصر ، فهو فرد في علمه الغزير ، لا بل هو الفرد في الأئمة المشاهير . . . [6] .

ومع هذا العلم الغزير والانتاج القيم الوافر فقد كان مقتراً عليه في الرزق ، ولم تكن حياته هينة سهلة ، بل كان يكتنفها غير قليل من العسر الذي نفث عنه الشيخ ضيقاً وألماً في كثير من شعره الذي صور به قلة حظ العلماء في هذه الحياة ، ووفرة حظ الجهال .

---

(١) نفس المصدر .

(٢) انظر معجم الأدباء لياقوت حـ ١٤ ص ١٤ .

(٣) انظر مقدمة اسرار البلاغة للشيخ أحمد مصطفى المراغي ص ١ ط . الاستقامة ١٣٦٧ هـ القاهرة .

(٤) انظر بقية الوعاه للسيوطي ص ٢٩٠ ، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي حـ ٣ ص ٣٤٠ .

(٥) انظر طبقات المفسرين للداودي حـ ١ ص ٣٣١ ، طبقات الشافعية للسبكي حـ ٣ ص ٢٤٢ .

(٦) انظر دمية القصر وعصرة أهل العصر ص ١٥٨ .

ولعل أهم مصنفاته فيما يرتبط بهذه الدراسة هما كتابه « دلائل الاعجاز » و « الرسالة الشافعية في الإعجاز » ، فكلاهما تتناول الاطار البلاغي للعبارة القرآنية في محاولة للكشف عن سر اعجازها ، ومن أبرز ما انتهت إليه هذه المعالجة نظرية النظم ، وفيها يرى الجرجاني أن الروابط البينية للتراكيب اللفظية تلعب دوراً بالغ الأهمية في اعجازها .

كما يربط بين الاعجاز وبين ترتيب العبارة بما يجعل للنحو الممتزج بالمعاني دوره في ابراز هذا الاعجاز ، ولعلنا بعرض بعض آرائه نكشف عن وجهته في تصور بلاغة النص القرآني والأسباب التي تقف خلف إعجازه .

من ذلك أن عبد القاهر اهتدى في العلوم اللغوية إلى مذهب يشهد لصاحبه بالعبقرية ، وعلى أساس من هذا المذهب كون مبادئه في إدراك الاعجاز القرآني . . . ، فقد فطن إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات[1] ، فقال : اعلم أن هنا أصلاً أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب وينكر من جانب آخر ، وهو أن الألفاظ المفردة التي من أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن ينضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد . . . ، والدليل على ذلك أنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته ، وهو أن يكونوا وضعوا للاجناس الأسماء التي وضعوها لتعرف بها ، حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا : فعل ويفعل لما كنا نعرف الخبر في نفسه ومن أصله ، ولو لم يكونوا قد قالوا : افعل كنا نعرف الأمر من أصله ولا نجده في نفوسنا ، وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنا نجهل معانيها فلا نعقل نفياً ولا نهياً ولا استفهاماً ولا استثناء ، كيف والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم ، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم .

ولأن المواضعة كالاشارة فكما أنك إذا قلت : خذ ذاك ، لم تكن هذه الاشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه ، ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها ، كذلك حكم اللفظ مع ما وضع له ؛ ومن هذا الذي يشك أنا لم نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلا من أساميها ؟

---

(١) انظر النقد المنهجي عند العرب د . محمد مندور ص ٣٣٣ فما بعدها ط . دار النهضة . القاهرة .

لو كان ذلك مساغاً في العقل لكان ينبغي إذا قيل : زيد أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته ، أو ذكر ذلك بصفته . . . ، وإذ قد عرفت هذه الجملة فاعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين ، والأصل والأول هو الخبر ، وإذا إحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع .

ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ، ومخبر عنه ، ومن ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير اسناده إلى شيء ، وكنت إذا قلت : اضرب ، لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر ، وكان لفظك به ـ إذا أنت لم ترد ذلك ـ وصوت تصوته سواء[1] .

فهو هنا يرى أن الألفاظ لم توضع لتعيين الأشياء المتعينة بذواتها ، وإنما وضعت لتستعمل في الاخبار عن تلك الأشياء بصفة أو حدث ، أو علاقة ، فنحن لا نقول : زيد إلا إذا أردنا أن نخبر عنه بشيء ، فالمهم إذن في اللغة ليست الألفاظ بل مجموعة الروابط التي نقيمها بين الأشياء بفضل الأدوات اللغوية ، وتلك الروابط هي المعاني المختلفة التي نعبر عنها ، ومن ثم كانت أهميتها ، وما لها من صدارة على الألفاظ .

فنحن إذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه ، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً ، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس[2] .

من هذا يبين أن مقياس بلاغة النص هو نظم كلامه ، لأن النظم يقيم الروابط بين الأشياء ، تلك الروابط التي لم توضع اللغات إلا للتعبير عنها ، والنظم هو أن نضع الكلام

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٢٨٧ فما بعدها .

(٢) نفسه ص ٢٦ .

الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، ونعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجنا .

وهو يرى أن : هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه - إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً - إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاماً قد وصف نظمه أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد ، وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه[1] .

ويفهم من إقامته منهجه في تقويم النصوص على النحو أنه أراد بهذا أن نفهم من النحو أنه العلم الذي يبحث في العلاقات التي تقيمها اللغة بين الأشياء ، فهو لا يقف بالنحو عند الحكم في الصحة والخطأ ، بل يتجاوزه إلى تعليل الجودة وعدمها ، وحتى ليدخل في ذلك أشياء استقر فيها بعد أنها من « المعاني » مثل التقديم والتأخير ، فمنهج عبد القاهر إنما هو مزيج من النحو والمعاني .

وهو يرى أن تقويم النص يرجع في جملته إلى طريقة نظم الكلام فيقول : وإذا عرفت أن مدار النظم على معاني النحو ، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، وشأنها ألا تجد لها ازدياداً بعدها ، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها نفسها ، ومن حيث هي على الاطلاق ، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض .

وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواضعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٤٩ .

وترتيبه إياها إلى ما لم يهتد إليه صاحبه ، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب وصورته أغرب ، كذلك حال الكاتب والشاعر في توخيهما معاني النحو ووجوهه التي عغلمت أنها محصول النظم[1] .

ومن الواضح أن عبد القاهرة يجعل من الذوق الفيصل الأخير في هذه المسائل الدقيقة التي طرحها ، وهو ما فطن إليه بحسه الأدبي فيقول : اعلم أنك لن ترى عجباً أعجب من الذي عليه الناس في أمر النظم ، وذلك لأنه ما من أحد له أدنى معرفة إلا وهو يعلم أن ههنا نظماً أحسن من نظم ، ثم تراهم إذا أنت أردت أن تبصرهم ذلك تسدر أعينهم ، وتضل عنه أفهامهم ، وسبب ذلك أنهم أول شيء عدموا العلم به نفسه من حيث حسبوه شيئاً غير توخي معاني النحو ، وجعلوه يكون في الألفاظ دون المعاني ، فأنت تلقى الجهد حتى تميلهم عن رأيهم لانك تعالج مرضاً مزمناً وداءً متمكناً .

ثم إذا أنت قد تهم بالخزائم إلى الأعتراف بأن لا معنى له غير توخي معاني النحو ، عرض لهم من بعد خاطر يدهشهم حتى يكادوا يعودون إلى رأس أمرهم ، وذلك أنهم يروننا ندعى المزية والحسن لنظم الكلام من غير أن يكون فيه من معاني النحو شيئاً يتصور أن يتفاضل الناس في العلم به ، ويروننا لا نستطيع أن نضع اليد من معاني النحو ووجوهه على شيء نزعم أن من شأنه هذا أن يوجب المزية لكل كلام يكون فيه ، بل يروننا ندعى المزية لكل ما ندعيها له من معاني النحو ووجوهه وفروقه في موضع دون موضع ، وفي كلام دون كلام . . .

والداء في هذا ليس بالهين ، ولا هو بحيث إذا رمت العلاج منه وجدت الامكان فيه مع كل أحد مسعفاً والسعي متجحاً ، لأن المزايا التي تحتاج أن تعلمهم مكانها ، وتصور لهم شأنها أمور خفية ومعان روحانية ، أنت لا تستطيع أن تنبه السامع لها ، وتحدث له علماً بها حتى يكون مهيأ لادراكها ، وتكون فيه طبيعة قابلة لها ، ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما في نفسه إحساساً بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزية على الجملة ، ومن إذا تصفح الكلام وتدبر الشعر فرق بين موقع شيء منها وشيء[2] .

---

(١) نفسه ص ٦١ فما بعدها .

(٢) دلائل الاعجاز ص ٢٩ .

فمنهج عبد القاهر يقوم على فلسفة لغوية ترى في اللغة مجموعة من العلاقات لذا يرى : أن الالفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف ، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب[١] .

ومن ثم فالأساس هو النحو على أن يشمل النحو علم المعاني ، وأن يعدو الصحة اللغوية إلى الجودة الفنية ، وفي النهاية تحكيم الذوق فيما تحيط به المعرفة ، ولا تؤديه الصفة من إحساس بجمال لفظ في موضع خاص ، أو فطنة إلى قوة رابطة ، أو أداة في جملة أو بيت شعر دون غيرهما ، أما ما دون ذلك من بديع فإن عبد القاهر يرفضه ، ولا يقبل منه إلا ما يكون فيه تقوية للمعنى أو إيضاح له[٢] .

ومهما يكن من أمر فإن عبد القاهر حين عالج أمر الاعجاز في القرآن الكريم قد استخدم منهجاً بلاغياً أدبياً ابتناه على نظرية النظم التي ترى أن اللغة عبارة عن علائق تجمع بين المعاني قبل أن تكون ألفاظاً لها دلالات وضعية ، وأن بقدر الدقة في تحقيق ترتيب التركيب بهذه الصورة تعلو مزية الكلام على غيره ويجوز التفوق على ما عداه ، وعبارة القرآن الكريم أدق العبارات التزاماً بهذا الترتيب ومن هنا كان إعجازه .

والله تعالى ولي التوفيق .... ،

(١) اسرار البلاغة ص ٢ .

(٢) النقد المنهجي عند العرب ص ٣٣٩ .

« المصادر والمراجع »

١ ـ مراتب النحويين — أبو الطيب اللغوي
٢ ـ طبقات النحويين واللغويين — أبو بكر الزبيدي
٣ ـ معاني القرآن — يحيى بن زياد الفراء
٤ ـ الكشاف — جار الله الزمخشري
٥ ـ الفهرست — ابن النديم
٦ ـ معجم الادباء — ياقوت الحموي
٧ ـ مجاز القرآن — أبو عبيدة معمر بن المثنى
٨ ـ تأويل مشكل القرآن — ابن قتيبة الدينوري
٩ ـ الكامل — المبرد
١٠ ـ الحيوان — الجاحظ
١١ ـ جامع البيان — الطبري
١٢ ـ المحرر الوجيز — ابن عطية
١٣ ـ كشف الظنون — حاجي خليفة
١٤ ـ إعراب القرآن ومعانيه — أبو إسحق الزجاج
١٥ ـ التصاريف — يحيى بن سلام
١٦ ـ زهر الآداب — الحصري
١٧ ـ البيان والتبيين — الجاحظ
١٨ ـ الانتصار — الخياط
١٩ ـ شرح منهج البلاغة — ابن أبي الحديد
٢٠ ـ تأويل مختلف الحديث — ابن قتيبة الدنوري
٢١ ـ الفرق بين الفرق — البغدادي
٢٢ ـ المنية والأمل — الشريف المرتضى
٢٣ ـ دائرة المعارف الاسلامية — هوستما وآخرون
٢٤ ـ مقالات الإسلاميين — الأشعري
٢٥ ـ الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري — آدم ميتز